

اتجاهات الزراعة نحو الزراعة التعاقدية بمحافظة كفر الشيخ

فراج محمد عوض السبيعي *

منال فهمي إبراهيم علي *

* أستاذ الإرشاد الزراعي المساعد - قسم الاقتصاد الزراعي - فرع الإرشاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة كفر الشيخ
** أستاذ الإرشاد الزراعي المساعد - قسم العلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية - كلية الزراعة - جامعة دمياط

Corresponding Author: frag_aas@du.edu.eg

الملخص:

استهدف هذا البحث بصفة أساسية التعرف على اتجاهات الزراعة نحو الزراعة التعاقدية بمحافظة كفر الشيخ من خلال بناء مقياس تتوافر فيه دلالات الثبات والصدق والواقعية، وتم إعداد هذا المقياس على غرار مقياس ليكرت لقياس الاتجاهات، وتم مبدئياً وضع 53 عبارة تعكس الاتجاه بمكوناته الثلاثة (المعرفي، والنزوعي، والشعوري) نحو الزراعة التعاقدية، وعرضت هذه العبارات على 25 محكماً لتحديد مدى صدق وصلاحيه كل عبارة لقياس الصفة التي تمثلها ومدى مناسبتها من حيث بنائها اللغوي، وتم تطبيق المقياس على 187 مبحوثاً بمركزي (كفر الشيخ، وسيدي سالم) والذين تم اختيارهم بطريقة عشوائية من بين المراكز العشر بمحافظة كفر الشيخ، وجمعت البيانات بالمقابلة الشخصية، واستخدمت عدة أساليب إحصائية لتحليل تلك البيانات تمثلت في: النسبة المئوية، والمتوسط الحسابي، والمتوسط المرجح، والانحراف المعياري، ومعامل الارتباط والانحدار، وتم التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Spss.

وتمثلت أبرز النتائج في: أن هناك 7 عبارات من عبارات المقياس المبدئية لم تحظى بموافقة 75% على الأقل وتم حذفها، كما اتضح معنوية العلاقات الارتباطية بين جميع عبارات المقياس وكل من درجة مكوناتها الاتجاهية والدرجة الكلية للمقياس، وأن قيمة معامل ألفا كرونباخ نحو 0.903، وأن قيمة معامل الصدق الذاتي والإحصائي بلغتا نحو 0.950، 0.977 على الترتيب، وأن صدق المحتوى لمكونات الاتجاه (المعرفي، والنزوعي، والشعوري) بلغت 0.946، 0.926، 0.920 على الترتيب، وأن قيمة الصدق المنطقي لعبارات المقياس قد تراوحت ما بين (2.5 - 2.9) درجة، وتبين أن 61.5% من المبحوثين ذوي اتجاه إيجابي نحو الزراعة التعاقدية. كما اتضح وجود علاقة ارتباطية طردية معنوية عند المستوى الاحتمالي 0.01 بين كل من متغيرات التعليم، والاتجاه نحو التغيير، والظموح، والاستفادة من مصادر المعلومات والاتجاه نحو الإرشاد الزراعي ودرجة اتجاهات المبحوثين نحو الزراعة التعاقدية.

الكلمات المفتاحية: اتجاهات - الزراعة - الزراعة التعاقدية.

<https://doi.org/10.21608/jaesj.2025.356283.1240>

المقدمة ومشكلة البحث:

تمثل قضية تحقيق الأمن الغذائي أحد أهم القضايا المتعلقة بالتنمية الزراعية في مصر وتوليها الدولة اهتماما كبيرا، ويعد تحقيق الأمن الغذائي من قضايا الأمن القومي، وبذا تعمل الدولة علي تحقيق أمنها الغذائي قدر المستطاع من خلال إنتاجها المحلي، نظراً لما يعترى المصادر الخارجية من مخاطر التقلبات الاقتصادية والسياسية، فعادة ما توجه الدولة سياستها الزراعية لتوفير السلع الغذائية الاستراتيجية من مصادرها المحلية والتي من أهمها الحبوب والسكر والزيوت، (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2018).

وتعتبر الزراعة في مصر هي الدعامة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي حيث تسهم بنصيب كبير في إحداث التنمية الشاملة وفي النهوض بالمجتمع وتزداد أهميتها باعتبارها مهنة يرتبط بها وبأنشطتها المختلفة سواء في النشاط الإنتاجي والتسويقي والتصنيعي للزراعة. ولكن لازال نظام التسويق الزراعي الحالي يمثل عقبة في تحقيق عائد مجزى للفلاح، بل وفقد نسبة كبيرة من هذا العائد نتيجة استغلال الوسطاء والتجار لهم، (فايد ومها، 2016).

كما تعاني مصر من نقص كبير في إنتاج معظم السلع الغذائية نتيجة الزيادة المستمرة والمضطردة في أعداد السكان والتي لا يقابلها إنتاج كاف مع عدم الاستقرار النسبي للمعروض من الغذاء وزيادة الاعتماد في توفير معظم السلع الغذائية على استيرادها من الخارج لسد احتياجات السكان المتزايدة ولاسيما المحاصيل الاستراتيجية، (الضالع، 2017). لذا تستهدف التغييرات الهيكلية السريعة والمتلاحقة في الاقتصاد القومي عامة وقطاع الزراعة خاصة ترسيخ مبدأ الإنتاج، وليس تصدير الفائض عن احتياجات السوق المحلي، فضلا عن تطوير حجم إنتاج المحاصيل المختلفة ورفع كفاءة أنشطتها التسويقية من جمع وفرز وتدرج وتعبئة وتغليف ونقل وتخزين، (المجلة الزراعية، 2000) الأمر الذي يقودنا إلى الحقيقة المؤكدة وهي أن التسويق هو الذي يقود الإنتاج ويوجهه بحيث تصبح القاعدة في الإنتاج هي إنتاج ما يمكن تسويقه وليس تسويق ما يمكن إنتاجه، (ميخائيل وإبتسام، 2001). وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها الدولة المصرية من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية، إلا أن المشكلات الخاصة بالتسويق مازالت تحتل مكانة الصدارة، حيث يظهر في البيئة الاقتصادية الحالية الدور الفعال للتسويق والحاجة الماسة إليه، وقد تعاظم دوره الإستراتيجي في القرن الحادي والعشرين نتيجة للثورة الهائلة في مجال تكنولوجيا الاتصال التي حولت العالم إلى قرية كونية صغيرة بالإضافة إلى التغير السريع في أذواق المستهلكين، بجانب ظاهرة العولمة التي أدت إلى تحرير التجارة وتحويل العالم إلى سوق واحدة يكون الربح فيها هو من ينجح في استخدام الأساليب التسويقية استخداما فعالاً في ظل منافسة شديدة، (Prowse, 2012).

ولتقليل المخاطر التسويقية بدأت العديد من الدول ومنها مصر في اتباع نظام التنسيق الرأسي للتسويق "وهو المراحل المتتالية من الإنتاج والتسويق والتي تشمل جودة وكمية وميعاد تدفق المنتجات من المزارع إلى المصنعين أو المستخدمين النهائيين لتلك المنتجات" والتي تعتبر الزراعة التعاقدية أهم آلياته لتقليل تلك المخاطر والحصول على سعر محدد ومناسب للمحاصيل الزراعية، (سالم، 2012).

وتعد الزراعة التعاقدية من أهم النظم الزراعية الحديثة التي تساهم بشكل فعال في تحقيق زيادة في الإنتاجية ومن ثم زيادة الإنتاج وخفض فاتورة الاستيراد للمنتجات الزراعية، وهو الأمر الذي يعمل على تحسين الميزان التجاري والزراعي وتوفير النقد الأجنبي، كما أنها تساهم بشكل مباشر في تحقيق الأمن الغذائي وصولاً إلى الاكتفاء الذاتي، وعلى الرغم من ذلك فإن القطاع الزراعي المصري يتسم بمحدودية تطبيق نظام الزراعة التعاقدية على الحاصلات الزراعية في مصر على الرغم من إصدار قانون الزراعة التعاقدية وإنشاء مركز الزراعات التعاقدية.

وتشكل الزراعة التعاقدية أحد صور تعزيز سلسلة القيمة لأنها وسيلة للربط بين الزراع والجهات الراعية، حيث تتعهد تلك الجهات بشراء المحاصيل الزراعية مسبقاً ضمن معايير محددة للجودة والكمية، والتي توفر للزراع فرصة الحصول على مجموعة أوسع من الخدمات الإدارية والفنية والإرشادية التي قد لا يمكن بدون ذلك الحصول عليها، (زهران وآخرون، 2012).

وعليه فقد أولت الدولة في السنوات الأخيرة اهتماماً كبيراً بزيادة الإنتاجية الزراعية وتقليل الفجوة الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي لأهم المحاصيل الزراعية الاستراتيجية من خلال السعي لتطبيق نظام الزراعة التعاقدية لتلك المحاصيل، ونظراً لأهمية الزراعة التعاقدية وما يمكن أن تقوم به في هذا المجال فإنه يجب أن نتعرف على الوضع الراهن لاتجاهات الزراع نحو نظام الزراعة التعاقدية، مما يساعد واضعي السياسات الزراعية ومتخذي القرار على إدراك طبيعة توجه الزراع نحو هذا النظام أملاً في تعميمها على مستوى الجمهورية، ومن هنا يسعى هذا البحث للإجابة على سؤالاً رئيسياً مؤداه ما نوعية اتجاهات الزراع نحو الزراعة التعاقدية بمحافظة كفر الشيخ، ويمكن الإجابة عليه من الإجابة على عدد من التساؤلات تمثلت في: هل يمكن بناء مقياس مقنن لاتجاهات الزراع نحو الزراعة التعاقدية؟، وما درجة اتجاهات الزراع نحو الزراعة التعاقدية؟، وما أهم الخصائص المميزة للمبوهين؟، وما العوامل المؤثرة على اتجاهات الزراع نحو الزراعة التعاقدية؟، وما أهم مصادر المعلومات التي يفضلها الزراع في خلق اتجاهات إيجابية نحو الزراعة التعاقدية؟، وما هي المشكلات التي تواجه الزراع عند تطبيقهم للزراعة التعاقدية؟.

أهداف البحث:

يستهدف هذا البحث بصفة رئيسية التعرف على اتجاهات الزراع نحو الزراعة التعاقدية بمحافظة كفر الشيخ، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق مجموعة الأهداف الفرعية التالية:

- (1) بناء مقياس لقياس اتجاهات المبهوهين نحو الزراعة التعاقدية.
- (2) التعرف على بعض الخصائص المميزة للمبوهين.
- (3) التعرف على درجة اتجاهات المبهوهين نحو الزراعة التعاقدية.
- (4) تحديد العوامل المؤثرة على اتجاهات المبهوهين نحو الزراعة التعاقدية.
- (5) التعرف على مصادر المعلومات التي يفضلها المبهوهين في خلق اتجاهات إيجابية نحو الزراعة التعاقدية.
- (6) الوقوف على المشكلات التي تواجه المبهوهين عند تطبيقهم للزراعة التعاقدية.

الاستعراض المرجعي

تمثل **اتجاهات الفرد Attitudes** مكون من مكونات سلوكه، ومع ذلك تعد بوصلة موجهة لسلوك الفرد، ويعرف الرئيس (2001) الاتجاه بأنه "حالة الاستعداد العقلي المكتسب نتيجة ما يمر به الفرد من خبرات في بيئته أو ما يكتسبه بالتعليم بحيث تؤثر في النهاية على سلوكه نحو الأشياء أو الأشخاص أو المواقف بالإيجاب أو مواقف أو رموز في البيئة التي تستثير هذه الاستجابة". أما **الجبالى** (2003) فيعرفه "بأنه استعداد نفسي أو تهيؤ عصبى متعلم للاستجابة الموجبة أو السالبة نحو أشخاص أو أشياء أو موضوعات أو مواقف أو رموز في البيئة التي تستثير هذه الاستجابة".

ويذكر **صديق** (2003) نقلاً عن **ألبرت** عام 1935 أن الاتجاه "حالة من الاستعداد أو التأهب العصبى والنفسى، تنتظم من خلال خبرة الشخص وتكون ذات تأثير توجيهى أو دينامى على استجابة الفرد لجميع الموضوعات والمواقف التي تستثيرها هذه الاستجابة، ونقلاً عن **نيوكومب وزميلاه تيرنر وكيفرس** الذين عرفوه من وجهتى نظر معرفية ودافعية، فمن الناحية المعرفية فإنه تنظيماً لمعارف ذات ارتباطات موجبة أو سالبة، أما من الناحية الدافعية، فالإتجاه يمثل حالة من الاستعداد لاستثارة الدافع، فاتجاه الفرد نحو موضوع معين هو استعداد لاستثارة دوافعه فيما يتصل بالموضوع.

ويتفق كل من **أبو النيل** (1985)، و**الشبراوى** (1987) على أن مكونات الاتجاه هي:
1- المكون المعرفى: ويشمل ما لدى الفرد من عمليات إدراكية ومعتقدات وأفكار وحجج تتعلق بموضوع الاتجاه. **2- المكون العاطفى:** ويتمثل فى مشاعر الشخص ورغباته نحو الموضوع ومدى إقباله عليه أو نفوره منه وحبه أو كرهه له. **3- المكون السلوكى:** ويتضمن الاستجابة العملية نحو موضوع الاتجاه.

ويحدد **زهران** (2000) خصائص الاتجاهات فى أنها: مكتسبة ومتعلمة وليست وراثية، وترتبط بمثيرات ومواقف اجتماعية، ويشترك عدد من الأفراد أو الجماعات فيها، وتتضمن دائماً علاقة بين فرد وموضوع من الموضوعات المحيطة، وتتعدد وتختلف حسب المثيرات التي ترتبط بها، وتبين وجود علاقة بين الفرد والاتجاه، وتتضمن عنصراً انفعالياً يعبر عن تقييم الفرد ومدى حبه أو استجابته الانفعالية لموضوع الاتجاه، وتتضمن عنصراً عقلياً يعبر عن معتقدات الفرد أو معرفته العقلية بموضوع الاتجاه وعنصراً سلوكياً يعبر عن سلوك الفرد الظاهر الموجه نحو موضوع الاتجاه، وتعتبر الاتجاهات نتاجاً للخبرة السابقة وترتبط بالسلوك الحاضر وتشير إلى السلوك المستقبلى، وتغلب عليها الذاتية أكثر من الموضوعية من حيث محتواها، ولها صفة الثبات والاستمرار النسبى مع إمكانية تعديلها وتغييرها وفق ظروف معينة.

ويشير **الطنوبى** (1999) إلى أن أهمية الاتجاهات تتركز فى: توجيهها للسلوك الاجتماعى للفرد، فهي بمثابة قوى محركة ودافعة لهذا السلوك، ولها ارتباط وثيق بقرارات الفرد فى المواقف المختلفة، وتؤثر فى عادات الفرد وميوله وعواطفه وأساليب سلوكه، وأنه على قدر توافق هذه الاتجاهات النفسية وانسجامها تكون قوة الفرد وعلى قدر فهمنا لها يكون فهمنا لحقيقة آراءه الشخصية، ودفع سلوك الإنسان وتوجيهه، وتؤثر على أحكام الفرد وإدراكه للأخريين وعلى كفاءة تعلمه، وتؤثر على الفلسفة التي يعيش بها الفرد والمهن التي يختارها.

وصنف **يونس** (1978) عدة مقاييس لقياس الاتجاه هي: 1- **مقياس ثرستون**: وضع مقياسه على أساس أن لكل اتجاه تدرجاً معيناً بين الإيجابية المتطرفة والسلبية المتطرفة، وأن رأى الفرد فى موضوع ما يشير إلى اتجاهه نحو هذا الموضوع، وأن كل رأى يشير إلى مركز اتجاه الفرد فى التدرج العام، وهذا المركز يمثل متوسط الآراء التى يؤمن بها الفرد، 2- **مقياس بوجاردس**: اهتم بقياس المسافة الاجتماعية بين الأفراد، حيث اشتمل على سبع وحدات تمثل درجات متفاوتة لمواقف الحياة الواقعية، يمكن منها الاستدلال على شعور الفرد بالبعد أو القرب الاجتماعى نحو جنس أو شعب آخر، ويمكن استعمال هذا المقياس لمعرفة مدى القبول أو الرفض لفرد من الأفراد نحو فرد آخر أو جماعة معينة، 3- **مقياس ليكرت**: ويتكون من مجموعة من العبارات يطلب من الفرد أن يجيب عليها بما يعبر عن رأيه من حيث المعارضة أو الموافقة، ويوجد أمام كل عبارة خمس درجات تتفاوت من حيث الموافقة الشديدة إلى المعارضة الشديدة (موافق جداً، وموافق، وسيان، وغير موافق، وغير موافق بالمرّة)، ويطلب من الأفراد الذين يجرى عليهم القياس وضع علامة أمام الإجابة التى تعبر عن رأيهم بالنسبة لكل عبارة من عبارات المقياس، ويتم اختيار عبارات المقياس على أساس وضع مجموعة من العبارات التى تتصل بموضوع الاتجاه المراد قياسه، ثم تختبر على عينة ممثلة لمجموعة الأفراد المراد تطبيق المقياس عليهم، وذلك لمعرفة مدى صلاحية العبارات فى قياسها للاتجاه نحو هذا الموضوع.

ويشير **مرعى وبلقيس** (1984) إلى أن أهم أساليب قياس الاتجاهات هي: 1- الأساليب اللفظية: وفيها يقاس الاتجاه لتحديد موقع الفرد بدقة على مقياس الاتجاه وذلك على أساس استجابته لعدد من البنود الاختيارية (الأسئلة) التى تتصل بموضوع الاتجاه، وفى مقياس الاتجاه تعد الأسئلة المختلفة لتقيس اتجاهها واحداً أو متغير أحادى البعد وتقيس أيضاً شدة الاتجاه، 2- طريقة الملاحظة: وهى الطريقة القائمة على مشاهدات السلوك الواقعى للأفراد.

ويعد **مقياس ليكرت Likert Scale** من المقاييس كثيرة الاستخدام فى ميدان قياس الاتجاهات النفسية ذلك لأنه لا يستهلك كثيراً من الجهد أو الوقت، ويهتم بأن تكون جميع وحدات المقياس تقيس نفس موضوع الاتجاه، ولا يستدعى استخدام مجموعة من الخبراء من أجل تصنيف العبارات أو البنود إذ أن الاستجابة لكل عبارة من هذه العبارات تتدرج على مقياس متدرج، (فظيم، 1995).

ويذكر **أبو طاحون** (1998) أن خطوات بناء مقياس ليكرت تتشكل من: أ- تجميع عدد من العبارات ذات العلاقة بالموضوع الذى يراد بناء مقياس لقياس اتجاه الفرد نحوه مع مراعاة أن يكون بعضها سلبى والآخر إيجابى، ويستحسن أن تكون تلك من التى تقبل استجابتها التدرج بحيث تتراوح الآراء حولها بين الموافقة الكاملة والرفض الكامل، وكذلك العبارات التى تمثل موقفاً أو مثيراً يتحدى الفرد وينتزع منه الاستجابة التى تدل على اتجاهه فعلاً، ب- إجراء التطبيق التمهيدي لتجريب العبارات، ج- تقوم بعد ذلك باعطاء الدرجات المناسبة لاستجابات أفراد العينة على العبارات. ثم تقدير قيمة قيم معاملات الصدق والثبات.

ويبلور **أحمد** (1978) عدة شروط يجب توافرها فى مقياس الاتجاه تتمثل فى: 1- **الصدق**: ويعنى أن الاختبار يقيس ما هو مفروض أن يقيسه، أى يقيس الشيء المراد قياسه فعلاً. 2- **الثبات**: ويعنى أن الاختبار يعطى نفس النتائج تقريباً إذا ما أعيد إجراؤه بعد فترات متقاربة على نفس الشخص أو الأشخاص. 3- **الموضوعية**: وتعنى أن الاختبار يعطى نتائج

ثابتة لا تتوقف ولا تعتمد على الأشخاص الذين يقومون بإجراؤه أو تصحيحه، لذلك فإن أسئلة الاختبار الجيد يجب أن توضع بصورة محددة بحيث يكون من السهل تصحيح الإجابات بطريقة موضوعية. 4- **التقنين**: ويعنى أن يجرى الاختبار تحت ظروف مقننة وموحدة على عينة كبيرة من الأفراد يمثلون تمثيلاً صحيحاً للأفراد الذين وضع الاختبار ليطبق عليهم مستقبلاً.

وتعرف **الزراعة التعاقدية Contract Farming** بأنها ترتيبات تنظيمية بين المزارعين (سواء كانوا مالكي الأرض أو مستأجرين) وبين الشركات الزراعية يتم فيها الاتفاق على السعر والكمية والجودة ووقت تسليم المنتج، (Singh, 2003)، وعرفها سليمان (2015) بأنها اتفاق بين المزارعين من جهة ومؤسسات أو شركات زراعية من جهة أخرى علي إنتاج وتوريد المنتجات الزراعية بموجب اتفاقات مسبقة بين الجهتين، وغالباً يكون ذلك علي أساس أسعار محددة سلفاً، ويعرفها سالم (2015) بأنها عبارة عن "إنتاج سلع زراعية بموجب اتفاقات أو عقود مستقبلية النفاذ ومتفق على الأسعار ضمنها، وتضمن التزام المزارع بالإنتاج السليم وبكميات محددة.

وعرفت **منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة** الزراعة التعاقدية بأنها "إنتاج زراعي يتم وفقاً لاتفاق بين المشتري والمزارعين، تحدد بموجبه شروط إنتاج وتسويق منتج أو منتجات زراعية، وعادة يوافق المزارع على توفير كميات متفق عليها من منتج زراعي محدد، وينبغي أن تستوفي المنتجات معايير الجودة التي يحددها المشتري، وتوفر في الوقت الذي يحدده المشتري كذلك، وفي المقابل فإن المشتري يلتزم بشراء المنتج، وفي بعض الحالات وعلى سبيل المثال دعم الإنتاج من خلال توفير المدخلات الزراعية وإعداد الأرض وتوفير المشورة الفنية"، (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٦). كما يراها همام (2017) بأنها نظاماً إنتاجياً وتسويقياً متكاملًا ينظم حقوق وواجبات أطراف التعاقد، ويضمن الحصول على منتج ذو جودة عالية وبسعر مناسب.

وعددت **منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة** (2016) أهم الفوائد الرئيسية للمزارعين من الزراعة التعاقدية في: 1- العلم مسبقاً أن هناك مشتري مضمون لمنتجاتهم، 2- المعرفة المسبقة بالسعر الذي سوف يحصلون عليه لمنتجاتهم، 3- الحصول على دعم من قطاعات الأعمال في شكل تمويل قصير الأجل إما نقداً أو عيناً، 4- الحصول على المشورة والإرشاد الزراعي من المشتري. وهناك العديد من المبررات للأخذ بنظام الزراعة التعاقدية أهمها: ارتفاع تكلفة المعاملات والممارسات التسويقية، والمخاطرة وعدم التأكد الخاص بالمعاملات في ضوء تجدد الأصول، ولذلك فإن عدم الثبات في السعر والكمية والنوعية والوقت يقود إلى تفضيل التعاقد وأشكال التنسيق الأخرى الخارجية للمعلومات غير الكافية، والحاجة إلى مساعدة فنية وإدارية، والاتجاه نحو التجارة والتصنيع التي تنساب إليها بشكل مستقر وعند مستوى قريب من طاقتها الإنتاجية فقد لا يضمن الاعتماد على الشراء من السوق المفتوح وتوفير المواد بشكل مستقر، (سكر، 2013).

ولخص **الغنام** (2014) مزايا الزراعة التعاقدية للمزارعين في: 1- تحسين الإنتاجية وتخفيض ما يتكبده المزارعون من تكاليف التسويق والمعاملات، مما يعتبر وسيلة لزيادة دخل المزارعون، 2- أن الجهة المشاركة ممثلة في وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، والجهة الداعمة ممثلة في وزارة التموين والتجارة الداخلية تتعهد بشراء جميع المنتجات ضمن معايير محددة للجودة والكمية، 3- توفر العقود للمزارعين فرص الحصول علي

مجموعة كبيرة من الخدمات الإدارية والفنية والإرشادية التي لا يمكن الحصول عليها بدون هذه العقود، 4- يمكن استخدام اتفاقيات العقود كضمانات للقروض من بنوك التنمية والائتمان الزراعي لتمويل المدخلات التي يحتاجون إليها، 5- تعلم المزارعون العديد من المهارات من خلال الزراعة التعاقدية مثل استخدام الموارد الزراعية بكفاءة، والطرق السليمة لاستعمال الأسمدة الكيماوية وكمياتها، وتنفيذ النشاطات الحقلية وفقاً لجدول زمنية محددة سلفاً، 6- تقدم الزراعة التعاقدية دخل ثابت وعائد متفق عليه وتتغلب على حالة عدم اليقين في العوائد الزراعية، حيث تحدد مقدما السعر من خلال العقد المبرم، 7- نقل مسؤوليات إدارة العمل إلى المزارعين عن طريق الزراعة التعاقدية يتيح لهم استخدام العمل الجماعي والأسري غير المأجور، مما يساعد في تحقيق دخل أكبر، 8- تعفي المزارعين من الحاجة إلى مشتريين أو سماسرة أو وسطاء والتفاوض معهم، 9- تقدم الزراعة التعاقدية عادة عمليات نقل المحاصيل من المزرعة إلى المخازن والشون.

وذكرت كل من منظمة الأغذية والزراعة (2001)، والغنام وأمير (2011)، وزيادة وعصام (2012)، وإمبارك (2014)، أنه يوجد خمسة نماذج للزراعة التعاقدية وهي: 1- النموذج المركزي: وفيه تقوم الجهة الراعية بشراء المحاصيل من المزارعين لتصنيعها وتسويق المنتج، وتوزع الحصص في بداية كل موسم زراعي ويجري مراقبة الجودة بصورة صارمة، ويرتبط هذا النموذج بصفة عامة بمحاصيل التبغ والقطن وقصب السكر والموز والبن والشاي والكاكاو والمطاط، 2- نموذج المزرعة النواة: وفيه تمتلك الجهة الراعية وتدير إحدى المزارع الكبرى التي تقع عادة بالقرب من مكان التصنيع ولكي تحصل على كل ما يحتاجه المصنع فإنها تقدم التكنولوجيا وتقنيات الإدارة للمزارعين. ويستخدم هذا النموذج أساساً في المحاصيل الشجرية مثل الموالح، 3- النموذج متعدد الأطراف: حيث تشترك هيئات عامة وشركات خاصة مع المزارعين في التعاقد، ويشيع هذا النموذج في الصين حيث تشترك الإدارات الحكومية ولجان المدن والشركات الأجنبية معاً في إبرام العقود مع القرى والمزارعين الأفراد، 4- النموذج غير الرسمي: حيث يبرم المتعهدون الأفراد أو الشركات الصغيرة عقوداً للإنتاج بسيطة وغير رسمية مع المزارعين على أساس موسمي وخاصة بالنسبة للخضر الطازجة والفاكهة، وتشترى متاجر السوبر ماركت عادة المنتجات الطازجة من خلال المزارعين الأفراد، 5- النموذج الوسيط: وفيه يقوم الوسطاء بإبرام نوعين من العقود أولهما مع المزارعين والثاني مع المشتريين، وينتشر هذا النوع في جنوب شرق آسيا، ففي تايلاند تشترى شركات تصنيع الأغذية المحاصيل من الوسطاء أو لجان المزارعين الذين يبرمون الترتيبات غير الرسمية مع المزارعين.

وعليه يمكن تحديد نوعين من العقود وفقاً لنوع القرارات الإنتاجية أو الإدارية أولهما: عقود محدودة الإدارة: وفي هذا النوع يوقع المنتج الزراعي عقداً للحصول على بعض مدخلات الإنتاج، ولا يوجد أي ضمان حقيقي بالنسبة للسعر، وتكون المسؤولية محددة بالمدخلات الإنتاجية المتفق عليها، وثانيهما: عقود كاملة الإدارة: حيث يكون العقد بين المنتج الزراعي مبنياً على كمية محددة من الإنتاج. وفي هذا النوع من التعاقد يتبع المنتج الزراعي الشروط الموضحة في الاتفاق، ويضمن سوقاً محدداً لمنتجه ويحمي نفسه ضد المخاطر، (إسماعيل، 2012).

وذكر سليمان (2015) أن كولس وأوهال (Kohls & Uhl 1985) صنفا العقود إلى ثلاثة أقسام هي: 1- عقود توصيف السوق: تحدد مقاييس النوعية التي تكون مقبولة

للشركة التسويقية أو المصنع أو الجمعية التعاونية، وتوضع ضوابط خاصة بالسعر وبطريقة الدفع. وتوقع العقود عموماً عند وقت الزراعة وتحدد الكمية والسعر معاً، 2- عقود تزويد العناصر: في هذا النوع تزود الهيئة التسويقية المنتج الزراعي بعناصر الإنتاج تحت شروط خاصة، وأيضاً يحصل المنتج الزراعي على مساعدة إدارية وإشرافية، وتحدد أسعار المنتجات عادة على أساس معين، وتكون ضمانات الدخل للمنتجين في العادة عند الحد الأدنى، 3- عقود الإدارة وضمان الدخل: وتتضمن هذه النوعية من العقود الجوانب الإنتاجية والتسويقية الخاصة بالنوعين السابقين، فضلاً عن تحويل المخاطر السوقية والسعرية من المنتجين الزراعيين إلى الهيئات التسويقية. ومن ناحية أخرى تتحمل الهيئة التسويقية جزءاً رئيسياً من المسؤوليات الإدارية للمنتجين، (سليمان، 2015).

هذا وقد تعددت الدراسات التي تناولت موضوع الاتجاهات فمنها دراسة شريبي ووفاء (2001)، ودراسة البرقي (2004)، ودراسة عبدالعال (2007)، ودراسة السلطان (2009)، ودراسة خضر وآخرون (2010)، ودراسة فرج وظاهر (2010)، ودراسة الغنام وأمير (2011)، ودراسة الحامولي (2013)، ودراسة زيدان (2014)، ودراسة عبد الواحد وسامي (2015)، ودراسة أبوزيد (2016)، ودراسة دراز وفراج (2018)، ودراسة الشرفاوي وأحمد (2020)، ودراسة الجوهري وآخرون (2023)، والتي نخلص منها في مجملها إلى أن: بعض هذه الدراسات اهتمت باتجاهات الزراعة نحو تدوير المخلفات الزراعية، واتجاهات المرشدين الزراعيين نحو الطرق الإرشادية الإلكترونية، واتجاهات الشباب الريفي نحو الاستيطان، واتجاهات الشباب الريفي نحو العمل التطوعي، واتجاهات القادة المحليين نحو الزراعة التعاقدية، واتجاهات الريفيات نحو حماية البيئة الريفية من التلوث، ولم تهتم هذه الدراسات بدراسة نوعية اتجاهات الزراعة نحو الزراعة التعاقدية بمحافظة كفر الشيخ أو العوامل المؤثرة على اتجاهاتهم أو تحديد الطرق الإرشادية المفضلة للمبوهين في خلق اتجاهات إيجابية نحو الزراعة التعاقدية أو تحديد المشكلات التي تواجه المبوهين عند تطبيقهم للزراعة التعاقدية.

وبناءً على ذلك فإن البحث الحالي سوف يهتم ببناء مقياس لقياس اتجاهات الزراعة نحو الزراعة التعاقدية وتقنين هذا المقياس ثم التعرف على نوعية اتجاهات الزراعة نحو الزراعة التعاقدية بمحافظة كفر الشيخ، وكذلك تحديد العوامل المؤثرة على اتجاهاتهم نحو الزراعة التعاقدية، فضلاً عن التعرف على الطرق الإرشادية التي يفضلونها في خلق اتجاهات إيجابية نحو الزراعة التعاقدية، وبلورة المشكلات التي تواجههم عند تطبيقهم للزراعة التعاقدية.

الأسلوب البحثي:

أولاً: التعريفات الإجرائية والمعالجة الكمية:

- الزراعة التعاقدية: ويقصد بها اتفاقيات شفهية أو مكتوبة تجرى بين الزراع من جهة وبين الجهات المتعاقد معها ويحدد فيها شرط أو أكثر من شروط الإنتاج والتسويق للمحاصيل الحقلية المزروعة.

- سن المبوه: ويقصد بذلك عدد سنوات عمر المبوه حتى وقت جمع البيانات مقدره بالسنين ومقربة لأقرب سنة ميلادية.

- **تعليم المبحوث:** ويقصد بذلك حالة المبحوث التعليمية من حيث كونه أمني أو يقرأ ويكتب وعدد السنوات التي أتمها المبحوث المتعلم بنجاح حتى وقت جمع بيانات البحث.
- **الحياسة المزرعية:** ويقصد بها إجمالي مساحة الأرض الزراعية التي في حوزة المبحوث أثناء جمع البيانات سواء كانت ملك أو إيجار أو مشاركة معبراً عنها بالقيراط، واستخدمت الأرقام الخام بالقيراط للتعبير وقت إجراء البحث.
- **الحياسة الحيوانية:** ويقصد به كل ما يحوزه المبحوث من الحيوانات المزرعية مقاسة بالوحدات الحيوانية، وتم قياسه وفقاً لحياسة المبحوث من رؤوس الماشية بعد تحويله إلى وحدات حيوانية، حيث يعطى لكل رأس من الجاموس البالغ (1.25) درجة، ولكل رأس من البقر البالغ (1) درجة، و(0.6) درجة لكل عجل جاموس، و(0.5) درجة لكل عجل بقر، بالإضافة إلى (0.2) درجة لكل رأس من الأغنام والماعز، ليعبر مجموع الدرجات عن الحياسة الحيوانية، (العبد، 2016).
- **المشاركة الاجتماعية الرسمية:** ويقصد بها مدي مشاركة المبحوث في عضوية المنظمات المحلية الموجودة بالقرية وطبيعة الدور الذي يقوم به بالنسبة لكل منظمة، وكذا مواظبته علي حضور الاجتماعات بكل منظمة من المنظمات التي يحمل عضويتها. وتم قياس هذا المتغير بإعطاء المبحوث "درجة واحدة" في حالة عضويته بإحدى المنظمات الموجودة في القرية، و"صفر" في حالة عدم الانتماء لأي منظمة، وبسؤال المبحوث عن نوعية عضويته أعطي "درجة واحدة" في حالة عضو عادي، و"درجتان" في حالة عضويته بمجلس الإدارة، وبسؤال المبحوث عن مواظبته في حضور الاجتماعات تراوحت الإجابات بين (دائماً، أحياناً، نادراً، لا) وأعطيت درجة (3، 2، 1، 0)، علي الترتيب، ثم جمعت الدرجات التي حصل عليها المبحوث لتعبر عن المشاركة الاجتماعية الرسمية.
- **المشاركة الاجتماعية غير الرسمية:** ويقصد بها مدي مشاركة المبحوث وإسهامه في الأنشطة الحياتية، وتم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوث عن ثمانية أنشطة حياتية يقوم بها المبحوث كانت الإجابة عليها (دائماً، أحياناً، نادراً، لا) وأعطيت درجة (3، 2، 1، 0) علي الترتيب ثم تم جمع الدرجات التي حصل عليها المبحوث ليعبر عن هذا المتغير.
- **الاتجاه نحو التغيير:** ويقصد به مدى رغبة واستعداد المبحوث نحو التغيير من عدمه، وقيس هذا المتغير من خلال تعريف المبحوث لعدد (5) من العبارات بعضها إيجابي وبعضها سلبي لتعبر عن استعداده نحو التغيير وقد وضع أمام كل عبارة مقياس مكون من ثلاث فئات استجابة هي: (موافق، سيان، غير موافق) وأعطيت الدرجات (3، 2، 1) على الترتيب في حالة العبارات الإيجابية، و(1، 2، 3) على الترتيب في حالة العبارات السلبية، ثم تم جمع الدرجات التي حصل عليها لتعبر عن استعداده للتغيير.
- **الطموح:** ويقصد به مدى تطلع المبحوث للأفضل من عدمه سواء من حيث تطلعه لزراعة محصول جديد أو لتعليم أبنائه تعليماً عالياً أو إتباع توصيات المرشد لزيادة إنتاجيته ودخله أو تطلعه لزراعة أصناف جديدة أو لزراعة محاصيل غير تقليدية، وقيس بسؤال المبحوث عن عدد (8) عبارات بعضها إيجابي وبعضها سلبي لتعبر عن ذلك، وقد وضع أمام كل عبارة مقياس مكون من ثلاث فئات استجابة هي: (موافق، سيان، غير موافق) وأعطيت الدرجات (3، 2، 1) على الترتيب في حالة العبارات الإيجابية، و(3، 2، 1) على الترتيب في حالة العبارات السلبية، ثم تم تجميع الدرجات التي حصل عليها المبحوث عليها لتعبر عن طموح المبحوث.

- **قيادة الرأي:** ويراد به مدى تقدير المبحوث لذاته كقائد للرأي بين نظرائه من الريفيين بقريته من عدمه، وقيس بسؤال المبحوث ستة أسئلة تدور حول طلب المزارعين مشورته في الزراعة التعاقدية، وسؤال الزراع له عن معلومات في الزراعة التعاقدية، وحرص الريفيين على معرفة رأيه في المشاكل التي تواجههم في الحياة ولا سيما المتعلقة بالزراعة التعاقدية، ومدى تأثيرها في المناقشات معهم، وتوصيل مشكلات الزراع إلى المسؤولين، وأعطى المبحوث درجات (3، 2، 1، 0) وفق استجاباتها (دائماً، أحياناً، نادراً، لا) على الترتيب، وجمعت درجات المبحوث لتعبر عن هذا المتغير.

- **الاستفادة من مصادر المعلومات:** ويقصد به مدى استفادة المبحوث من مصادر المعلومات التي يلجأ إليها كمصدر لاستيفاء ما يحتاجه من معلومات، وتم قياسه من خلال سؤال المبحوث عن مدى استفادته من أربعة عشر مصدر يلجأ إليها للحصول على المعلومات، وكانت الاستجابات (عالية، متوسطة، منخفضة، لا استفيد) وأعطيت درجات (3، 2، 1، 0) على الترتيب، ثم جمعت هذه الدرجات لتعبر عن مدى استفادة المبحوث من مصادر المعلومات.

- **الاتجاه نحو الإرشاد الزراعي:** يقصد به ميل المبحوث نحو العمل الإرشادي من عدمه سواء إيجابياً أو حيادياً أو سلبياً، وقيس هذا المتغير من خلال سؤال المبحوث عن عدد (12) عبارة بعضها إيجابي وبعضها سلبي لتعبر عن اتجاهه نحو الإرشاد الزراعي، وقد وضع أمام كل عبارة مقياس مكون من ثلاث فئات استجابة هي: (موافق، سيان، غير موافق) وأعطيت الدرجات (3، 2، 1) على الترتيب في حالة العبارات الإيجابية، (3، 2، 1) على الترتيب في حالة العبارات السلبية، ثم تم تجميع الدرجات التي حصل عليها المبحوث لتعبر عن اتجاهه نحو الإرشاد الزراعي.

- **اتجاهات الزراع نحو الزراعة التعاقدية:** ويقصد بها مدى ميل المبحوث ورغبته أو عدم ميّلة وعدم رغبته في تطبيق نظام الزراعة التعاقدية، وقيس بمدى استجابة المبحوث بالموافقة أو عدم الموافقة أو المحايدة على عدد العبارات التي وضعت لتقيس الاتجاه نحو هذا الموضوع.

ثانياً: متغيرات البحث:

تم اختيار متغيرات البحث اتساقاً مع طبيعة مشكلة البحث وأبعادها، وقد تم تصنيفها إلى مجموعتين من المتغيرات وهي:

أ- **المتغيرات المستقلة:** تضمن البحث أحد عشر متغيراً مستقلاً وهي: سن المبحوث، وتعليم المبحوث، والحياسة المزرعية، والحياسة الحيوانية، والمشاركة الاجتماعية الرسمية، والمشاركة الاجتماعية غير الرسمية، والاتجاه نحو التغيير، والطموح، وقيادة الرأي، والاستفادة من مصادر المعلومات، والاتجاه نحو الإرشاد الزراعي.

ب- **المتغير التابع:** وتمثل هذا المتغير في درجة اتجاهات المبحوثين نحو الزراعة التعاقدية، وقد تم قياس هذا المتغير بإعداد مقياس كمي لاتجاه الزراع نحو الزراعة التعاقدية استرشاداً بمقياس ليكرت مكون من 46 عبارة ويطلب من المبحوث وضع العلامة الدالة على رأيه أمام كل عبارة على مقياس من ثلاث فئات للاستجابة ما بين (موافق، وموافق لحد ما، وغير موافق) وتم إعطاء الاستجابات (3، 2، 1) في حالة العبارات الإيجابية ودرجات (3، 2، 1) على الترتيب في حالة العبارات السلبية.

ثالثاً: فروض البحث:

بناءً على ما أسفر عنه الاستعراض المرجعي وما أظهرته الدراسات السابقة، ووفقاً لأهداف البحث أمكن صياغة الفروض التالية:

الفرض الأول: توجد علاقة ارتباطية معنوية بين كل من المتغيرات المستقلة المدروسة والمتمثلة في (سن المبحوث، وتعليم المبحوث، والحياسة المزرعية، والحياسة الحيوانية، والمشاركة الاجتماعية الرسمية، والمشاركة الاجتماعية غير الرسمية، والاتجاه نحو التغيير، والطموح، وقيادة الرأي، والاستفادة من مصادر المعلومات، والاتجاه نحو الإرشاد الزراعي) وبين درجة اتجاهات المبحوثين نحو الزراعة التعاقدية.

الفرض الثاني: تسهم المتغيرات المستقلة المدروسة والمتمثلة في (سن المبحوث، وتعليم المبحوث، والحياسة المزرعية، والحياسة الحيوانية، والمشاركة الاجتماعية الرسمية، والمشاركة الاجتماعية غير الرسمية، والاتجاه نحو التغيير، والطموح، وقيادة الرأي، والاستفادة من مصادر المعلومات، والاتجاه نحو الإرشاد الزراعي) مجتمعة في تفسير التباين في درجة اتجاهات المبحوثين نحو الزراعة التعاقدية.

الفرض الثالث: يسهم كل متغير من المتغيرات المستقلة المدروسة والمتمثلة في (سن المبحوث، وتعليم المبحوث، والحياسة المزرعية، والحياسة الحيوانية، والمشاركة الاجتماعية الرسمية، والمشاركة الاجتماعية غير الرسمية، والاتجاه نحو التغيير، والطموح، وقيادة الرأي، والاستفادة من مصادر المعلومات، والاتجاه نحو الإرشاد الزراعي) إسهاماً معنوياً في تفسير التباين في درجة اتجاهات المبحوثين نحو الزراعة التعاقدية.

هذا وتم اختبار هذه الفروض في صورتها الصفرية (فرض العدم).

رابعاً: منطقة وعينة البحث:

أجري هذا البحث في محافظة كفر الشيخ حيث أنها تعد من المحافظات الرئيسية في الإنتاج الزراعي وخاصة المحاصيل الحقلية حيث تبلغ المساحة المزروعة بها (810) ألف فدان تمثل 11.6% من إجمالي المساحة المزروعة في مصر. هذا بالإضافة إلى أنها تحتل الترتيب الأول بين المحافظات من حيث المساحة المزروعة بالقطن وبنجر السكر، وفي الترتيب الثاني من حيث المساحة المزروعة بالأرز، وفي الترتيب السابع من حيث المساحة المزروعة بالقمح بالإضافة إلى أن 77% من سكانها يعيشون في المناطق الريفية ويمتهدن أكثر من 75% من سكانها مهنة الزراعة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2023). وتضم المحافظة عشرة مراكز إدارية هي مراكز: "كفر الشيخ، ودسوق، وفوه، ومطوبس، وقلين، والرياض، والحامول، وبيلا، وبلطيم، وسيدي سالم"، وتم اختيار مركزين عشوائياً بطريقة السلة من المراكز الإدارية العشرة التابعة لمحافظة كفر الشيخ وقد أسفر الاختيار العشوائي عن مركزي كفر الشيخ وسيدي سالم، تلي ذلك اختيار قرية عشوائياً بطريقة السلة من كل مركز فأسفر الاختيار العشوائي عن قرية (دقلت) بمركز كفر الشيخ، وقرية (الورق) بمركز سيدي سالم، ومن خلال كشف حصر الحائزين بهاتين القريتين لحصر عدد الحائزين فنتبين أن عدد الحائزين بقرية دقلت 1260 حائز، وعدد الحائزين بقرية الورق 1060 حائز، وبذلك بلغ مجموع الحائزين بهما 2320 حائز مثلوا شاملة البحث، أعقب ذلك اختيار عينة عشوائية منتظمة وفقاً لمعادلة إحصائية، (العزبي، 2017) فبلغت 187 مبحوثاً ليتمثلوا عينة البحث.

$$n = \frac{N}{1 + N(e)^2}$$

حيث n = حجم العينة، و N = الشاملة، و e = معامل الخطأ (0.07).

خامساً: تجميع وتحليل البيانات:

استوفيت البيانات اللازمة لتحقيق أهداف البحث باستخدام استمارة استبيان بالمقابلة الشخصية خلال شهرى إبريل ومايو 2024، وبعد جمع البيانات تم مراجعتها وتفرغها وإدخالها الحاسب الآلي، هذا وقد تم استخدام النسبة المئوية، والمتوسط الحسابي، والمتوسط الحسابي المرجح، والانحراف المعياري، ومعامل الارتباط البسيط والمتعدد، ومعامل الانحدار الجزئي والمتعدد، ومعامل الانحدار الجزئي المتعدد الصاعد، وتم التحليل الإحصائي باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

النتائج البحثية ومناقشتها

أولاً: بعض الخصائص المميزة للمبجوثين:

أوضحت النتائج بجدول (1) أن حوالي 67% من المبجوثين وقعوا في فئة السن الصغير والمتوسط مما يعكس أن هؤلاء المبجوثين في مرحلة سنوية أكثر مرونة وهذا يعنى أن الفرصة قائمة أمام جهاز الإرشاد الزراعي لإحداث التغييرات السلوكية المستهدفة لديهم، وتبين أن حوالي 26% منهم أميين، مما يتطلب اعتماد العاملين بالجهاز الإرشادي على الطرق الإرشادية المناسبة لهم لتوصيل التوصيات الفنية المتعلقة بالزراعة التعاقدية، واتضح أن قرابة 67% من المبجوثين ذوي حيازة مزرعية صغيرة، وأن 69% من المبجوثين لديهم حيازة حيوانية صغيرة، وأن حوالي 39% منهم ذو مشاركة رسمية منخفضة، وأن حوالي 16% منهم ذو مشاركة غير رسمية منخفضة، وأن حوالي 32% لديهم استعداداً للتغيير، وأن حوالي 48% ذوي طموح منخفض ومتوسط، وأن قرابة 30% منهم ذوي قيادة رأى منخفضة، وأن حوالي 43% منهم منخفضى الاستفادة من مصادر المعلومات، وأن قرابة 9% منهم ذوي اتجاه سلبي نحو الإرشاد الزراعي.

ثانياً: بناء مقياس لاتجاهات المبجوثين نحو الزراعة التعاقدية:

تم إعداد مقياس كمي لاتجاهات المبجوثين نحو الزراعة التعاقدية استرشاداً بمقياس ليكرت وقد مر إعداد هذا المقياس بالمراحل الثلاث الآتية:

- المرحلة الأولى: إعداد الصورة الأولية من المقياس: تم من خلال صياغة 53 عبارة وفقاً لأسلوب ليكرت، وتم قياس كل عبارة بمتدرج لأنماط الاستجابة من ثلاث فئات للاستجابات هي "موافق، محايد، غير موافق" وتشكل هذه العبارات الأساس لإعداد المقياس في صورته المبدئية، وقد اشتملت على عدد 23 عبارة للمكون المعرفي، وعدد 13 عبارة تمثل الجانب الشعوري للاتجاه، وعدد 17 عبارة تمثل الجانب النزوعي للاتجاه، كما اشتملت العبارات على 19 عبارة سلبية، 34 عبارة إيجابية. وقد تم عرض عبارات المقياس في صورته المبدئية على مجموعة من المحكمين تتكون من 25 خبيراً ممن يحملون درجات الدكتوراه في مجال الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي من العاملين بالجامعات ومراكز البحوث الزراعية، وقد طلب من كل محكم أن يوضح رأيه أمام كل عبارة من حيث صلاحيتها لقياس العنصر الذي تمثله، وذلك باختيار أحد الاستجابات التالية: "صالحة، صالحة بعد التعديل، غير صالحة"، ووفقاً لأراء المحكمين تم حذف 7 عبارات لم تحظ بموافقة 75% على الأقل من

المحكمين، جدول (2). ليصبح عدد العبارات بالقائمة 46 عبارة وهي ما انتهت إليه الصورة الأولية للمقياس.

جدول (1): توزيع المبحوثين وفقاً لخصائصهم المميزة

المعيار الإحصائي	المعيار الإحصائي المتوسط	%	العِدَد	فئات الخصائص	المعيار الإحصائي المتوسط	المعيار الإحصائي المتوسط	%	العِدَد	فئات الخصائص
6- المشاركة الاجتماعية غير الرسمية				1- سن المبحوث					
3.57	16.90	16.1	30	منخفضة (9-13) درجة	10.42	50.58	12.8	24	صغير (25 - 39) سنة
		58.8	110	متوسطة (14-19) درجة			54.6	102	متوسط (40 - 55) سنة
		25.1	47	مرتفعة (20-24) درجة			32.6	61	كبير (56 - 70) سنة
7- الاتجاه نحو التغيير				2- تعليم المبحوث					
2.78	9.21	32.1	60	منخفضة (5 - 7) درجة	5.42	7.43	26.2	49	أمي (صفر)
		52.9	99	متوسطة (8 - 12) درجة			13.9	26	يقرأ ويكتب (4)
		15.0	28	مرتفعة (13-15) درجة			6.4	12	ابتدائي (6)
8- الطموح				3- الحيازة المزرعية					
2.67	18.89	2.7	5	منخفض (8 - 12) درجة	28.33	36.3	66.8	125	صغيرة (6 - 43) قيراط
		45.5	85	متوسط (13 - 19) درجة			23.0	43	متوسطة (44 - 81) قيراط
		15.0	28	مرتفع (20-24) درجة			10.2	19	كبيرة (82 - 120) قيراط
9- قيادة الرأي				4- الحيازة الحيوانية					
3.38	11.73	29.9	56	منخفض (6 - 9) درجة	4.88	6.45	69.0	129	صغيرة (1 - 7) وحدة حيوانية
		25.7	48	متوسط (10 - 12) درجة			24.1	45	متوسطة (8 - 16) وحدة حيوانية
		44.4	83	مرتفع (13-18) درجة			6.9	13	كبيرة (17-24) وحدة حيوانية
10- الاستفادة من مصادر المعلومات				5- المشاركة الاجتماعية الرسمية					
6.93	24.52	43.3	81	منخفض (14-22) درجة	4.73	28.66	39.1	73	منخفضة (5-12) درجة
		45.5	85	متوسط (23-33) درجة			57.2	107	متوسطة (13 - 22) درجة
		11.2	21	مرتفع (34-42) درجة			3.7	7	مرتفعة (23 - 30) درجة
11- الاتجاه نحو الإرشاد الزراعي				الإجمالي					
				100,0	187	الإجمالي	100,0	187	الإجمالي

المصدر: حسب من إستمارة الإستبيان.

جدول (2): آراء المحكمين في عبارات المقياس

المستل الجيد	% صلاحية العبارة	مجموع الأوزان	غير صالحة		صالحة لحد ما		صالحة		العبارات	م
			الوزن	العدد	الوزن	العدد	الوزن	العدد		
1	94	71	1	1	4	2	66	22	توفر الزراعة التعاقدية مصاريف نقل المحاصيل المتعاقد عليها	1
2	90	68	1	1	10	5	57	19	الزراعة التعاقدية فيها مغامرة كبيرة	2
-	49	37	18	18	4	2	15	5	الزراعة التعاقدية فكرة فاشلة	3
3	88	66	2	2	10	5	54	18	تساعد الزراعة التعاقدية على إنتاج محاصيل ذات جودة عالية	4
4	93	70	1	1	6	3	63	21	تحسن الزراعة التعاقدية من دخل المزارع	5
5	93	70	1	1	6	3	63	21	تحل الزراعة التعاقدية من مشاكل تسويق المحاصيل	6
6	90	68	1	1	10	5	57	19	الزراعة التعاقدية هي تعاقدي اختياري بين المزارعين وجهة التعاقد	7
7	94	71	1	1	4	2	66	22	تحمي الزراعة التعاقدية المزارعين من جشع الوسطاء	8
8	89	67	3	3	4	2	60	20	تساعد الزراعة التعاقدية علي تعريف الزراع بسعر المحصول قبل زراعته	9
9	85	64	3	3	10	5	51	17	تزيد الزراعة التعاقدية من خسارة المزارع	10
10	92	69	2	2	4	2	63	21	تهدر الزراعة التعاقدية نسبة كبيرة من المحصول اثناء تسويقه	11
11	88	66	2	2	10	5	54	18	تشجع الزراعة التعاقدية التوسع في تصدير المحاصيل المزروعة	12
12	82	62	3	3	14	7	45	15	تقلل الزراعة التعاقدية المخاطر التي يتعرض لها المزارع	13
-	60	45	14	14	4	2	27	9	تجبر الزراعة التعاقدية المزارعين علي حصاد المحصول مبكرا	14
13	84	63	4	4	8	4	51	17	تقدم الزراعة التعاقدية خدمات كثيرة للزراع	15
14	96	72	1	1	2	1	69	23	تساعد الزراعة التعاقدية علي حل مشكلة تفتت الحيازات	16
-	49	37	18	18	4	2	15	5	تعتبر الزراعة التعاقدية عملية متعبة للزراع	17
15	72	1	1	2	1	69	23	69	الزراعة التعاقدية هي توريد كمية ونوع معين من المحصول لجهة ما	18
16	96	72	1	1	2	1	69	23	توفر الزراعة التعاقدية مستلزمات الإنتاج للمزارعين	19
17	77	58	5	5	14	7	39	13	تحدد الزراعة التعاقدية سعر المحصول مقدما قبل زراعته	20
18	89	67	3	3	4	2	60	20	تعفي الزراعة التعاقدية المزارعين من التعامل مع التجار والوسطاء	21
-	62	47	13	13	4	2	30	10	تشجع الزراعة التعاقدية المزارعين علي تنظيم الدورة الزراعية	22
19	92	69	2	2	4	2	63	21	تمنع الزراعة التعاقدية احتكار وتحكم التجار	23
-	62	47	13	13	4	2	30	10	اترقب الأسعار الجديدة للمحاصيل الزراعية كل موسم	24
20	94	71	1	1	4	2	66	22	أقوم بكل ما هو مطلوب مني في الزراعة التعاقدية	25
21	93	70	2	2	2	1	66	22	أناخر في التعاقد حتى أري غيري تعاقد	26
22	90	68	2	2	6	3	60	20	لا أسلم محصولي للجهات المتعاقدة	27
23	90	68	3	3	2	1	63	21	أوجه جبراني للتعاقد علي المحاصيل	28
24	86	65	4	4	4	2	57	19	أنتاقش مع أهل قريتي للتعاقد علي المحاصيل مع الجهات المتعاقدة	29
25	85	64	3	3	10	5	51	17	أحرص دائما علي التعاقد قبل زراعة المحصول	30
26	90	68	2	2	6	3	60	20	أثق في مسنولي التعاقد بالقرية	31
27	85	64	3	3	10	5	51	17	لا أستفيد من الخدمات التي تقدمها الزراعة التعاقدية	32
28	94	71	1	1	4	2	66	22	أشترك في الزراعة التعاقدية حتى لو ناس كثير لم تشترك	33
29	93	70	1	1	6	3	63	21	النزح بينود العقد عند التعاقد علي محصولي	34
-	58	44	13	13	10	5	21	7	أسوق محصولي بنفسي ولا أحتاج إلي أحد	35
30	89	67	3	3	4	2	60	20	أتردد في اتخاذ القرار بالتعاقد علي محصولي	36
31	92	69	1	1	8	4	60	20	أحرص علي جودة محصولي لزيادة العائد منه	37
32	90	68	2	2	6	3	60	20	أتجنب التعامل مع أي جهة تعاقد علي المحاصيل	38
33	93	70	2	2	2	1	66	22	لا أنصح جبراني بالمشاركة في الزراعة التعاقدية	39
34	90	68	2	2	6	3	60	20	تجنبي الزراعة التعاقدية خسائر كثيرة	40
35	89	67	3	3	4	2	60	20	أطمئن عند الإعلان عن أسعار المحاصيل قبل الزراعة	41

م	العبارات	صالحة		صالحة لحد ما		غير صالحة		مجموع الأوزان	% صلاحية العبارة	المسئل الجديد
		الوزن	العدد	الوزن	العدد	الوزن	العدد			
42	أفضل التعاقد على محصولي قبل زراعته	19	57	4	8	2	2	67	89	36
43	أحب أعرف كل شئني عن الزراعة التعاقدية	17	51	5	10	3	3	64	85	37
44	أكره تدخل الوسيطاء في تسويق المحاصيل الزراعية	20	60	3	6	2	2	68	90	38
45	لا أؤيد فكرة التعاقد على المحاصيل قبل الزراعة	23	69	1	2	1	1	72	96	39
46	أفضل الاستفادة من الخدمات التي تقدمها الزراعة التعاقدية	16	48	4	16	5	5	69	92	40
47	أسعد بوجود أماكن لتسويق المحاصيل بالقربية عندنا	22	66	2	4	1	1	71	95	41
48	لا أفضل الزراعة التعاقدية لكثرة مشاكلها	16	48	7	14	2	2	64	85	42
49	أحب أعمل أي حاجة إلا الزراعة التعاقدية علشان المغامرة	11	33	1	2	13	13	48	64	-
50	أسعد دائما عندما تهتم الدولة بالزراعة والزراع	21	63	2	4	2	2	69	92	34
51	أحب ابيع محصولي بنفسي من غير تدخل أي حد	18	54	5	10	2	2	66	88	44
52	لا ارفع بمعرفة أي شئني عن الزراعة التعاقدية	21	63	2	4	2	2	69	92	45
53	بخاف من الزراعة التعاقدية لأنني لا أعلم عنها شئني	14	42	6	12	5	5	59	79	46

المصدر: حسب من إستمارات الإستبيان.

- **المرحلة الثانية: إعداد الصورة التجريبية للمقياس:** تم إجراء هذه المرحلة على عينة عشوائية من الزراع بلغ قوامها 187 مزارع بمركزيين إداريين من مراكز محافظة كفر الشيخ وهما مركزي كفر الشيخ وسيدي سالم في شهرى إبريل ومايو 2024م، وقد تم استيفاء البيانات بالمقابلة الشخصية باستخدام إستمارة إستبيان ليحدد كل منهم أمام كل عبارة مدى استجابته سواء "موافق أو سيان أو غير موافق" بحيث ينال كل مبحوث عن كل عبارة إيجابية "ثلاث درجات" إذا كانت استجابته لمضمونها "موافق"، و"درجتين" إذا كانت استجابته موافق لحد ما (سيان)، و"درجة واحدة" فى حالة الاستجابة ب-"عدم الموافقة"، والعكس فى حالة العبارة السلبية، وبعد جمع البيانات وتفرغها وجدولتها، أصبح لكل مبحوث درجة عن كل عبارة، ودرجة إجمالية تمثل مجموع درجاته التي حصل عليها فى جميع العبارات، وبحساب معاملات الارتباط لكل عبارة مع الدرجة الكلية للمقياس تبين أن جميع عبارات المقياس (46) عبارة ذات معاملات ارتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى 0.01، جدول (3). وبذلك انتهت المرحلة التجريبية للمقياس إلى عدد 46 عبارة تتمتع جميعها بمعاملات ارتباط ذات دلالة معنوية مع الدرجة الكلية للمقياس.

- **المرحلة الثالثة: الصورة النهائية للمقياس:** بناء على ما انتهت عليه المرحلة التجريبية للمقياس أصبح المقياس فى صورته النهائية مشتملاً على 46 عبارة منها: 20 عبارة لقياس المكون المعرفي، وعدد 11 عبارة لقياس المكون الشعوري، وعدد 15 عبارة لقياس المكون النزوعي، هذه العبارات منها عدد 14 عبارة سلبية، وعدد 32 عبارة إيجابية.

ثالثاً: اختبارات تقنين المقياس:

يتناول هذا الجزء من البحث النتائج المتعلقة بتقنين مقياس اتجاهات المبحوثين نحو الزراعة التعاقدية، وذلك كما يلي:

1- ثبات المقياس: Scale Reliability

يعرف الثبات على أنه الدرجة التي تكون فيها المقاييس خالية من الخطأ ولذلك تعطى نتائج منسقة. كما يقصد به الحصول على نفس القيم عند تكرار استعمال أداة القياس، وأيضاً يعرف الثبات على أنه خلو المقاييس من الأخطاء العشوائية، (عبد الرحمن، 2013). تم قياس

ثبات المقياس المستخدم لقياس اتجاهات الزراع نحو الزراعة التعاقدية قبل استخدامه علي عينة مكونة من 187 مبحوثاً، وتم حساب ثباته من خلال حساب معامل ألفا كرونباخ بين عبارات كل مكون من مكونات المقياس الثلاثة والدرجة الكلية له. وتم حساب معامل ثباته بطريقتين هما طريقة معادلة كرونباخ، وطريقة معادلة جتمان للتجزئة النصفية علي النحو التالي:

أ- استخدام معامل ألفا كرونباخ Cronbach Alpha method.

يذكر سيكران (1998) Sekaran أن اختبار ألفا يعتبر ضعيفاً إذا كان أقل من (0.60)، ومقبولاً إذا كان (0.60-0.70)، وجيد إذا كان (0.70-0.80)، وممتازاً إذا كان (0.80) فأكثر.

جدول (3): اختبار معامل ألفا كرونباخ لمكونات مقياس اتجاهات الزراع نحو الزراعة التعاقدية

المكونات	معامل ألفا كرونباخ
المكون المعرفي	0.806
المكون النزوعي	0.803
المكون الشعوري	0.826
المقياس ككل	0.903

المصدر: حسب من إستمارة الإستبيان.

ويتضح من النتائج بجدول (3) أن معامل ألفا كرونباخ لمقياس اتجاهات الزراع نحو الزراعة التعاقدية ككل هو 0.903 وتعتبر هذه القيمة عالية حيث تؤكد على الاتساق الداخلي للمقياس.

ب- استخدام طريقة التجزئة النصفية Split-Half Method

لحساب معامل ثبات المقياس بطريقة التجزئة النصفية تم تقسيم عبارات المقياس إلى نصفين، بحيث يضم النصف الأول العبارات الفردية وعددها 23 عبارة، ويضم النصف الثاني العبارات الزوجية وعددها 23 عبارة، وقد تم استخدام طريقة جتمان للتجزئة النصفية (Guttman Formula)، وتستخدم معادلة جتمان عند استخدام التجزئة النصفية كصيغة عامة سواء كان نصفي المقياس متكافئين أو لا يتحقق فيهما شرط التكافؤ وفي حالة عدم تساوي تباين أي من نصفي المقياس أيضاً. أوضحت النتائج أن معامل الثبات وفقاً لطريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة جتمان قد بلغ 0.926 وهو قيمة تشير إلى الارتفاع النسبي لمعامل ثبات المقياس موضوع البحث.

2- صدق المقياس: Scale Validity

لتحقيق صدق المقياس، تم استخدام سبعة أنواع من الصدق، وقد كانت نتائجها كالتالي:

أ- الصدق الظاهري: Face Validity

أظهرت النتائج المتعلقة بعرض عبارات المقياس علي مجموعة من المحكمين تتكون من ٢٥ خبيراً أثناء إعداد الصورة الأولية للمقياس أن هناك 7 عبارات لم تحظى بقبول ٧٥٪ علي الأقل من المحكمين، وبالتالي فقد تم استبعادهم من قائمة عبارات المقياس ليصبح عدد عبارات المقياس وفقاً لهذا التحكيم والتي حصلت على 75% فأكثر من موافقة المحكمين 46 عبارة، وهو الأمر الذي اعتبره البحث كافياً لتحقيق الصدق الظاهري للمقياس، جدول رقم (2).

ب- الصدق الذاتي: Intrinsic Validity

يساوي معامل الصدق الذاتي الجذر التربيعي لقيمة معامل الثبات، (عبد الرحمن، 2013). ونظراً لأنه قد تم حساب معامل الثبات بطريقتين هما: (1) معادلة ألفا كرونباخ: وقد بلغ معامل الثبات فيها 0.903 وبذلك فقد بلغت قيمة معامل الصدق الذاتي الناتج عن هذا المعامل هو 0.950، و(2) طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة جتمان: والذي بلغ معامل الثبات فيها 0.926، وبذلك تم حساب معامل الصدق الذاتي بناءً عليها فبلغ 0.962، وهاتين القيمتين لمعامل الصدق الذاتي للمقياس موضوع البحث تشيران إلى ارتفاع معامل الصدق الذاتي للمقياس، أي أن المقياس يتمتع بالصدق والثبات معاً ويمكن استخدامه في أغراض البحث العلمي.

ج- الصدق المنطقي: Logical Validity

يهدف الصدق المنطقي إلى التحقق من مدى تمثيل العبارات للمفهوم الذي تقيسه، وقد قدر هذا الصدق لكل عبارة على حده من عبارات المقياس في صورتها النهائية، وذلك وفقاً للمعادلة الآتية، (عبد الرحمن، 1971):

$$ق = ح + \frac{0.5 - مجس}{س} \times ي$$

حيث: (ق) = درجة الصدق، و(ح) = الحد الأدنى للفئة المنوالية وهي التي يتجمع فيها أكبر عدد من المحكمين، وهي في هذا البحث هي الفئة الثالثة والتي أخذت الدرجة "3" هي الفئة المنوالية فيكون الحد الأدنى هو:

$$2.5 = \frac{2 + 3}{2}$$

و(مجس) = مجموع النسب التي تقع قبل الفئة المنوالية، و(س) = نسبة عدد المحكمين الموجودين بالفئة المنوالية وهي تساوي عدد المحكمين في هذه الفئة مقسوماً على العدد الإجمالي للمحكمين، و(ي) = مدى الفئة ويعبر عنها بالواحد الصحيح.

ووفقاً للبيانات بجدول (7) تبين أن قيم معاملات الصدق موضوع الاهتمام قد تراوحت ما بين (2.5-2.9) وهذه القيم تقترب من الدرجة النهائية، وهي 3 درجات، وهذا يعني أن كل عبارة من عبارات المقياس والبالغة 46 عبارة تتميز بمعامل صدق مرتفع.

د- الصدق الإحصائي: Statistical Validity

تم قياس الصدق الإحصائي وفقاً للمعادلة الآتية:

$$ر ص = \frac{ن ر'}{ر' (1-ن) + 1} \quad (\text{محرم، 1973})$$

حيث: (ر ص) = معامل الصدق، و(ر') = متوسط معاملات ارتباط العبارات مع الدرجة الكلية للمقياس، و(ن) = عدد وحدات المقياس.

وفي هذا البحث وبحساب متوسط معاملات الارتباط من جدول (4) وجد أن:

$$ر ص = \frac{0.47 \times 46}{0.47 \times (1-46) + 1} = \frac{21.6}{22.1} = 0.977$$

وهي قيمة مرتفعة الأمر الذي يعني أن المقياس صادق إحصائياً.

جدول (4): قيم معاملات الارتباط لكل عبارة من عبارات المقياس والمقياس ككل

م	عبارات المقياس	معامل الارتباط مع درجة المقياس	الرتبة ع ²	م	عبارات المقياس	معامل الارتباط مع درجة المقياس	الرتبة ع ²
1	توفر الزراعة التعاقدية مصاريف نقل المحاصيل المتعاقد عليها	**0.699	0.280	24	اتفاقش مع أهل قريتي للتعاقد علي المحاصيل مع الجهات المتعاقدة	**0.237	0.141
2	الزراعة التعاقدية فيها مغامرة كبيرة	**0.423	0.280	25	أحرص دائما علي التعاقد قبل زراعة المحصول	**0.355	0.157
3	تساعد الزراعة التعاقدية علي إنتاج محاصيل ذات جودة عالية	**0.324	0.199	26	أثق في مسؤولي التعاقد بالقرية	**0.642	0.141
4	تحسن الزراعة التعاقدية من دخل المزارع	**0.457	0.199	27	لا أستفيد من الخدمات التي تقدمها الزراعة التعاقدية	**0.355	0.222
5	تحل الزراعة التعاقدية من مشاكل تسويق المحاصيل	**0.254	0.930	28	أشترك في الزراعة التعاقدية حتي لو ناس كثير لم تشترك	**0.411	0.141
6	الزراعة التعاقدية هي تعاقد اختياري بين المزارعين ووجهة التعاقد	**0.339	0.141	29	التزم ببنود العقد عند التعاقد علي محصولي	**0.457	0.199
7	تحمي الزراعة التعاقدية المزارعين من جشع الوسطاء	**0.457	0.199	30	أتردد في اتخاذ القرار بالتعاقد علي محصولي	**0.442	0.222
8	تساعد الزراعة التعاقدية علي تعريف المزارع بسعر المحصول قبل زراعته	**0.401	0.243	31	أحرص علي جودة محصولي لزيادة العائد منه	**0.637	0.211
9	تزيد الزراعة التعاقدية من خسارة المزارع	**0.495	0.280	32	أتجنب التعامل مع أي جهة تعاقد علي المحاصيل	**0.637	0.243
10	تهدر الزراعة التعاقدية نسبة كبيرة من المحصول أثناء تسويقه	**0.577	0.213	33	لا أنصح جيرانني بالمشاركة في الزراعة التعاقدية	**0.339	0.243
11	تشجع الزراعة التعاقدية التوسع في تصدير المحاصيل المزروعة	**0.404	0.141	34	تجذبني الزراعة التعاقدية خسائر كثيرة	**0.404	0.141
12	نقل الزراعة التعاقدية المخاطر التي يتعرض لها المزارع	**0.411	0.199	35	أطمئن عند الإعلان عن أسعار المحاصيل قبل الزراعة	**0.572	0.141
13	تقدم الزراعة التعاقدية خدمات كثيرة للمزارع	**0.355	0.196	36	أفضل التعاقد علي محصولي قبل زراعته	**0.404	0.199
14	تساعد الزراعة التعاقدية علي حل مشكلة نفقت الحيازات	**0.743	0.070	37	أحب أعرف كل شئ عن الزراعة التعاقدية	**0.526	0.141
15	الزراعة التعاقدية هي توريد كمية ونوع معين من المحصول لجهة ما	**0.457	0.313	38	أكره تدخل الوسطاء في تسويق المحاصيل الزراعية	**0.585	0.199
16	توفر الزراعة التعاقدية مستلزمات الإنتاج للمزارعين	**0.543	0.199	39	لا أؤيد فكرة التعاقد علي المحاصيل قبل الزراعة	**0.404	0.141
17	تحدد الزراعة التعاقدية سعر المحصول مقدما قبل زراعته	**0.585	0.243	40	أفضل الاستفادة من الخدمات التي تقدمها الزراعة التعاقدية	**0.572	0.141
18	تعفي الزراعة التعاقدية المزارعين من التعامل مع التجار والوسطاء	**0.571	0.243	41	أسعد بوجود أماكن لتسويق المحاصيل بالقرية عندنا	**0.355	0.196
19	تمنع الزراعة التعاقدية احتكار وتحكم التجار	**0.404	0.243	42	لا أفضل الزراعة التعاقدية لكثرة مشاكلها	**0.743	0.070
20	أقوم بكل ما هو مطلوب مني في الزراعة التعاقدية	**0.423	0.141	34	أسعد دائما عندما تهتم الدولة بالزراعة والزراع	**0.571	0.243
21	أناخر في التعاقد حتي أري غيري تعاقد	**0.395	0.199	44	أحب ابيع محصولي بنفسي من غير تدخل أي حد	**0.585	0.243
22	لا أسلم محصولي للجهات المتعاقدة	**0.404	0.253	45	لا أرغب بمعرفة أي شئ عن الزراعة التعاقدية	**0.355	0.157
23	أوجه جيرانني للتعاقد علي المحاصيل	**0.404	0.141	46	بخاف من الزراعة التعاقدية لأنني لا أعلم عنها شئ	**0.571	0.243
					مجموع معاملات ارتباط =		
					ع ² المجموع التباين =		
					21.68		
					9.72		

** مستوى معنويه عند 0.01

هـ صدق المحتوى: Content Validity

أمكن قياس صدق المحتوى بنفس المعادلة المتبعة في قياس الصدق الإحصائي حيث يعتبر صدق المحتوى أحد أنواع الصدق الإحصائي، ولكن يتم فيه قياس كل مكون من المكونات الثلاثة للمقياس على حده، وبحساب متوسط معاملات الارتباط جدول (5) وجد أن:

$$\begin{aligned} \text{رص (للمكون المعرفي)} &= \frac{9.36}{9.89} = \frac{0.468 \times 20}{0.468 \times (1-20) + 1} = \frac{9.36}{9.89} \\ \text{رص (للمكون النزوعي)} &= \frac{6.81}{7.35} = \frac{0.454 \times 15}{0.454 \times (1-15) + 1} = \frac{6.81}{7.35} \\ \text{رص (للمكون الشعوري)} &= \frac{5.70}{6.19} = \frac{0.519 \times 11}{0.519 \times (1-11) + 1} = \frac{5.70}{6.19} \end{aligned}$$

وهذه القيم مرتفعة تعبر عن صدق محتويات المقياس موضع البحث.

جدول (5): معاملات الارتباط الداخلية (معامل الصدق) بين كل مكون من مكونات المقياس والدرجة الكلية له.

مكونات أو أبعاد المقياس	عدد العبارات	معامل الارتباط مع درجة المقياس	المكون النزوعي	المكون الشعوري	المكون المعرفي
المكون المعرفي	20	**0.468	**0.658	**0.396	_____
المكون النزوعي	15	**0.454	_____	_____	_____
المكون الشعوري	11	**0.519	**0.560	_____	_____
المقياس الكلي	46	_____	_____	_____	_____

و- الصدق التكويني أو الاتساق الداخلي: Internal Consistency

يعرف الصدق التكويني لمكونات المقياس بمدى اتساق الجزء مع الكل، ويمكن التعبير عنه بالترابطات الداخلية بين العبارات والدرجة الكلية للمكون الذي تنتمي إليه هذه العبارات، وكذلك بينها وبين الدرجة الكلية للمقياس (خيري، 1978)، (همام وآخرون، 1989)، وبناءً على هذا تم تحديد الصدق التكويني في هذا البحث من خلال المحاور الأربعة الآتية:

- **الأول:** يهتم هذا البعد بتحديد اتساق كل عبارة من عبارات المقياس مع الدرجة الكلية للمقياس وفي هذا الخصوص أظهرت النتائج بجدول (4) أن جميع عبارات المقياس والبالغ عددها 46 عبارة ذات ارتباط معنوي مع المجموع الكلي لدرجة المقياس عند المستوى 0.01، وقد تراوحت من (0.237-0.743).

- **الثاني:** يستهدف هذا البعد تحديد اتساق كل عبارة من عبارات المكون المعرفي وعددها 20 عبارة مع الدرجة الكلية لهذا المكون، ومن النتائج بجدول (6) تبين أن جميع قيم معاملات الارتباط بين كل عبارة من العشرة عبارة المكونة للمكون المعرفي والدرجة الكلية لهذا المكون معنوية عند المستوى 0.01، وتراوحت من (0.245-0.607)، وهذا يعنى تحقيق الاتساق الداخلي لوحدات المكون المعرفي مع الدرجة الكلية لهذا المكون.

- **الثالث:** يتناول هذا البعد التحقق من اتساق كل عبارة من عبارات المكون الشعوري والبالغ عددها 11 عبارة مع الدرجة الكلية لهذا المكون، وقد أظهرت النتائج بجدول (6) معنوية قيم معاملات الارتباط بين كل عبارة من العبارات التي يشتمل عليها المكون الشعوري والدرجة الكلية لهذا المكون وذلك عند مستوى 0.01، وقد تراوحت من (0.234-0.637)، مما يمكن القول معه بتحقيق الاتساق الداخلي لوحدات المكون الشعوري مع درجته الكلية.

- الرابع: يركز هذا البعد على التحقق من اتساق كل عبارة من عبارات المكون النزوعي والبالغ عددها خمسة عشر عبارة مع الدرجة الكلية لهذا المكون، وقد أشارت النتائج بجدول (6) إلى أن كل عبارة من العبارات التي يتكون منها هذا المكون ذات ارتباط معنوي مع الدرجة الكلية لهذا المكون وذلك عند مستوى 0.01، وقد تراوحت من (-0.264 - 0.614)، مما يعنى تحقيق الاتساق الداخلى لوحدات هذا المكون مع درجته الكلية.

جدول (6): معاملات الارتباط بين عبارات كل بعد والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه.

م	المكون الذي تنتمي إليه العبارة	معامل الارتباط	م	المكون الذي تنتمي إليه العبارة	م
1	المكون المعرفي	**0.427	4	تابع المكون الشعوري	**0.518
2		**0.530	5		**0.552
3		**0.607	6		**0.453
4		**0.429	7		**0.408
5		**0.502	8		**0.469
6		**0.472	9		**0.510
7		**0.492	10		**0.243
8		**0.422	11		**0.550
9		**0.523	1		**0.397
10		**0.423	2		**0.264
11		المكون النزوعي	**0.438		3
12	**0.548		4	**0.464	
13	**0.496		5	**0.466	
14	**0.532		6	**0.487	
15	**0.425		7	**0.507	
16	**0.245		8	**0.496	
17	**0.457		9	**0.350	
18	**0.480		10	**0.566	
19	**0.464		11	**0.443	
20	**0.560		12	**0.313	
1	المكون الشعوري		**0.637	13	**0.614
2		**0.581	14	**0.606	
3		**0.590	15	**0.442	

ز: الصدق البنائي:

تُشير النتائج بجدول (5) أن قيم معاملات الارتباط بين كل مكون من مكونات المقياس والدرجة الكلية للمقياس من (-0.454 - 0.519) وهي قيم موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) مما يدل على أن كل مكون من مكونات المقياس له علاقة قوية بالدرجة الكلية للمقياس.

ثالثاً: النتائج الخاصة بواقعية المقياس:

يتم تقدير درجة واقعية وحدات المقياس اعتماداً على آراء المحكمين وذلك باستخدام المعادلة التالية: (معادلة هوفستاتر) Hovstartr، (الشرنوبى، 1977):

درجة الواقعية = النسبة المئوية لعدد المحكمين الموافقين × النسبة المئوية لعدد المحكمين غير الموافقين
النسبة المئوية للمحكمين المحايدون

وتكون درجة الواقعية للمقياس منخفضة عندما تكون مداها أقل من 1 درجة، وتكون درجة الواقعية له متوسطة عندما يكون مداها من 1 إلى 2.49 درجة، وتكون درجة الواقعية له فوق المتوسطة عندما يكون مداها من 2.5 إلى 4.99 درجة، وتكون درجة الواقعية له مرتفعة عندما يكون مداها من 5 إلى 10 درجات، وتكون درجة الواقعية له مرتفعة جداً إذا زادت الدرجة عن 10 درجات، ومن النتائج بجدول (7) يتبين بوضوح أن درجة واقعية العبارات التي يتكون منها المقياس مرتفعة جداً.

جدول (7): درجات واقعية العبارات التي يتكون منها المقياس

رقم العبارة	موافق		محايد		غير موافق		معدل الصدق المنطقي	درجة الواقعية	n	r	r ₁	r ₂
	>	≥	>	≥	>	≥						
1	22	0.88	2	0.08	1	0.04	2.6	44	1	0.88	0.12	2.5
2	19	0.76	5	0.20	1	0.04	2.8	15.2	1	0.76	0.24	2.5
3	18	0.72	5	0.20	2	0.08	2.8	28.8	1	0.72	0.28	2.5
4	21	0.84	3	0.12	1	0.04	2.9	28	1	0.84	0.16	2.5
5	21	0.84	3	0.12	1	0.04	2.9	28	1	0.84	0.16	2.5
6	19	0.76	5	0.20	1	0.04	2.8	15.2	1	0.76	0.24	2.5
7	22	0.88	2	0.08	1	0.04	2.9	44	1	0.88	0.12	2.5
8	20	0.80	2	0.08	3	0.12	2.8	120	1	0.80	0.20	2.5
9	17	0.68	5	0.20	3	0.12	2.7	40.8	1	0.68	0.32	2.5
10	21	0.84	2	0.08	2	0.08	2.9	84	1	0.84	0.16	2.5
11	18	0.72	5	0.20	2	0.08	2.8	28.8	1	0.72	0.28	2.5
12	15	0.60	7	0.28	3	0.12	2.6	25.7	1	0.60	0.40	2.5
13	17	0.68	4	0.16	4	0.16	2.7	68	1	0.68	0.32	2.5
14	23	0.92	1	0.04	1	0.04	2.9	92	1	0.92	0.08	2.5
15	17	0.68	4	0.04	4	0.04	2.7	68	1	0.68	0.32	2.5
16	23	0.92	1	0.04	1	0.04	2.9	92	1	0.92	0.08	2.5
17	13	0.52	7	0.04	5	0.04	2.5	52	1	0.52	0.48	2.5
18	20	0.80	2	0.08	3	0.12	2.8	120	1	0.80	0.20	2.5
19	21	0.84	2	0.08	2	0.08	2.9	84	1	0.84	0.16	2.5
20	22	0.88	2	0.08	1	0.04	2.9	44	1	0.88	0.12	2.5
21	22	0.88	1	0.04	2	0.08	2.9	176	1	0.88	0.12	2.5
22	20	0.80	3	0.04	2	0.08	2.8	160	1	0.80	0.20	2.5
23	21	0.84	1	0.04	3	0.12	2.9	252	1	0.84	0.16	2.5
24	19	0.76	2	0.04	4	0.16	2.8	304	1	0.76	0.24	2.5
25	17	0.68	5	0.20	3	0.12	2.7	40.8	1	0.68	0.32	2.5
26	20	0.80	3	0.12	2	0.08	2.8	53.3	1	0.80	0.20	2.5
27	17	0.68	5	0.20	3	0.12	2.7	40.8	1	0.68	0.32	2.5
28	22	0.88	2	0.08	1	0.04	2.9	44	1	0.88	0.12	2.5
29	21	0.84	3	0.12	1	0.04	2.9	28	1	0.84	0.16	2.5
30	20	0.80	2	0.08	3	0.12	2.8	120	1	0.80	0.20	2.5
31	20	0.80	4	0.16	1	0.04	2.8	20	1	0.80	0.20	2.5
32	20	0.80	3	0.12	2	0.08	2.8	53.3	1	0.80	0.20	2.5
33	22	0.88	1	0.04	2	0.08	2.9	176	1	0.88	0.12	2.5
34	20	0.80	3	0.04	2	0.08	2.8	160	1	0.80	0.20	2.5
35	20	0.80	2	0.08	3	0.12	2.8	120	1	0.80	0.20	2.5
36	19	0.76	4	0.16	2	0.08	2.8	38	1	0.76	0.24	2.5

معامل الصدق المنطقي	درجة الرضا	ن	د	ف	س	غير موافق		محايد		موافق		رقم العبارة
						٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	
2.7	40.8	1	0.68	0.32	2.5	0.12	3	0.20	5	0.68	17	37
2.8	53.3	1	0.80	0.20	2.5	0.08	2	0.12	3	0.80	20	38
2.9	92	1	0.92	0.08	2.5	0.04	1	0.04	1	0.92	23	39
2.7	64	1	0.64	0.36	2.5	0.04	5	0.04	4	0.64	16	40
2.9	44	1	0.88	0.12	2.5	0.04	1	0.08	2	0.88	22	41
2.7	182	1	0.64	0.36	2.5	0.08	2	0.28	7	0.64	16	42
2.8	84	1	0.84	0.18	2.5	0.08	2	0.08	2	0.84	21	43
2.8	28.8	1	0.72	0.28	2.5	0.08	2	0.20	5	0.72	18	44
2.8	48	1	0.84	0.18	2.5	0.08	2	0.08	2	0.84	21	45
2.6	46.6	1	0.56	0.44	2.5	0.20	5	0.24	6	0.56	14	46

رابعاً: نوعية اتجاهات المبحوثين نحو الزراعة التعاقدية:

تبين من النتائج أن 1.5% من المبحوثين يتمتعوا باتجاه سلبي نحو الزراعة التعاقدية، في حين اتضح أن قرابة 37% منهم يتمتعوا باتجاه محايد، بينما تبين أن 61.5% منهم اتسموا بالاتجاه إيجابي، نستنتج من النتائج أن الغالبية العظمى (98.5%) من المبحوثين يقعون في فئة الاتجاه المحايد والإيجابي نحو الزراعة التعاقدية، جدول (8).

وهذا ربما يرجع إلى غالبية المبحوثين يتسمون بمشاركة اجتماعية رسمية وغير رسمية متوسطة ومرتفعة، وأنهم نوى اتجاه محايد ومؤيد نحو التغيير ودرجة طموح متوسطة ومرتفعة ودرجة قيادية متوسطة ومرتفعة وأنهم استفادوا من مصادر المعلومات بدرجة متوسطة ومرتفعة، كما أنهم يتمتعون باتجاه محايد وإيجابي نحو الإرشاد الزراعي.

جدول (8): التوزيع العددي والنسبي للمبحوثين وفقاً لنوعية اتجاهاتهم نحو الزراعة التعاقدية.

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المدى	أكبر قيمة	أقل قيمة	٪	العدد	الفئات
13.718	110.481	80	132	52	1.5	3	سلبي (52 – 77)
					36.9	69	محايد (78 – 106)
					61.5	115	إيجابي (107 – 132)
					100	187	الإجمالي

المصدر: حسب من إستمارة إستبيان

خامساً: العلاقات الارتباطية والانحدارية بين المتغيرات المستقلة للمبحوثين ودرجة اتجاهاتهم نحو الزراعة التعاقدية:

أسفرت النتائج بجدول (9) عن وجود علاقة ارتباطية طردية معنوية عند المستوى الاحتمالي 0.01 بين كل من تعليم المبحوث، والاتجاه نحو التغيير، والطموح، والاستفادة من مصادر المعلومات، والاتجاه نحو الإرشاد الزراعي ودرجة اتجاهات المبحوثين نحو الزراعة التعاقدية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0.247 و 0.278 و 0.248 و 0.343 على الترتيب.

وأوضحت النتائج بجدول (9) عدم وجود علاقة ارتباطية معنوية بين درجة اتجاهات المبحوثين نحو الزراعة التعاقدية كمتغير تابع وبين كل من: السن، والحيازة المزرعية،

والحياسة الحيوانية، والمشاركة الاجتماعية الرسمية، والمشاركة الاجتماعية غير الرسمية، وقيادة الرأي. وبناءً على ما أوضحتها هذه النتائج يمكن قبول الفرض البحثي الأول جزئياً.

جدول (9): العلاقة الارتباطية والانحدارية بين المتغيرات المستقلة للمبحوثين ودرجة اتجاهاتهم نحو الزراعة التعاقدية

م	المتغيرات	معامل الارتباط البسيط	معامل الانحدار الجزئي	قيمة ت
1	السن	- 0.026	—	—
2	تعليم المبحوث	**0.247	0,385	**2,263
3	الحياسة المزرعية	0.038	—	—
4	الحياسة الحيوانية	- 0.052	—	—
5	المشاركة الاجتماعية الرسمية	- 0.129	—	—
6	لمشاركة الاجتماعية غير الرسمية	0.049	—	—
7	الاتجاه نحو التغيير	**0.278	0.958	**2.889
8	الطموح	**0.196	0,698	**3,054
9	قيادة الرأي	0.051	—	—
10	الاستفادة من مصادر المعلومات	**0.248	0,302	**2,195
11	الاتجاه نحو الإرشاد الزراعي	**0.343	0,693	**3,354

معامل الارتباط المتعدد (R) = 0.475 معامل التحديد (R²) = 0.226 قيمة (ف) = 10.549
* معنوية عند المستوى الاحتمالي 0.01 * معنوية عند المستوى الاحتمالي 0.05

وتوضح النتائج بجدول (9) أن المتغيرات المستقلة المتضمنة في البحث مجتمعة ترتبط بدرجة اتجاهات المبحوثين نحو الزراعة التعاقدية بمعامل ارتباط متعدد مقداره 0.475 وقد ثبت معنوية تلك العلاقة عند المستوى الاحتمالي 0.01 استناداً لقيمة "ف" المحسوبة حيث بلغت 10.549، كما تشير النتائج إلى أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر 22.6% من التباين في المتغير التابع استناداً إلى قيمة (R²)، مما يعني أن هناك متغيرات أخرى ذات تأثير على المتغير التابع لم يتطرق إليها هذا البحث يرجع إليها تفسير النسبة المتبقية من التباين في المتغير التابع محل البحث، وهذه النتيجة تدعم الفرض البحثي الثاني، ومن ثم يمكن قبوله.

وللتعرف على إسهام كل متغير من المتغيرات المستقلة موضع البحث في تفسير التباين في درجة اتجاهات المبحوثين نحو الزراعة التعاقدية كمتغير تابع اتضح من النتائج بجدول (10) أن هناك خمسة متغيرات فقط تسهم إسهاماً معنوياً في تفسير التباين تمثلت في: التعليم، والاتجاه نحو التغيير، والطموح، والاستفادة من مصادر المعلومات، والاتجاه نحو الإرشاد الزراعي عند المستوى الاحتمالي 0.01، في حين لم يثبت معنوية معاملات الانحدار الجزئي لبقية المتغيرات المستقلة الأخرى محل البحث، وربما يرجع ذلك لعدم تأثير كل منها تأثيراً مباشراً على المتغير التابع، وهذه النتيجة تؤيد الفرض البحثي الثالث جزئياً.

وفي محاولة لتحديد أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً على المتغير التابع تم استخدام نموذج التحليل الانحداري المتعدد التدرجي، فأسفرت النتائج عن وجود أربع متغيرات مستقلة تؤثر تأثيراً معنوياً على درجة اتجاهات المبحوثين نحو الزراعة التعاقدية تمثلت في: الاتجاه نحو الإرشاد الزراعي، والطموح، والتعليم، والاستفادة من مصادر المعلومات، وهذه المتغيرات

ترتبط بالمتغير التابع بمعامل ارتباط متعدد قدره 0.465، وتبلغ قيمة (ف) له 12.450، وهي قيمة معنوية إحصائياً عند مستوى احتمالي 0.01. وقد تبين أن هذه المتغيرات مجتمعة تفسر 21.5% من التباين في المتغير التابع، وهذا يعني أن بقية المتغيرات لا تسهم إلا في تفسير 1.1% فقط من التباين في المتغير التابع، جدول (10).

جدول (10): نموذج مختزل للعلاقات الارتباطية والانحدارية المتعددة بين المتغيرات المستقلة ودرجة اتجاهات المبحوثين نحو الزراعة التعاقدية

م	المتغيرات الداخلة في التحليل	معامل الانحدار الجزئي	قيمة (ت)	القيمة التراكمية للتباين المفسر	% للتباين المفسر
1	الاتجاه نحو الإرشاد الزراعي	0.685	**3.340	0.118	11.8
2	الطموح	1.038	** 3.153	0.169	5.1
3	تعليم المبحوث	0.412	*2.425	0.197	2.8
4	الاستفادة من مصادر المعلومات	0.278	* 2.024	0.215	1.8

معامل الارتباط المتعدد (R)=0.465
* معنوية عند المستوى الاحتمالي 0.05 معامل التحديد (R²)=0.215 قيمة (ف) = 12.450**
** معنوية عند المستوى الاحتمالي 0.01

سادساً: التعرف على مصادر المعلومات التي يفضلها المبحوثين في خلق اتجاهات ايجابية نحو الزراعة التعاقدية:

تبين من النتائج بجدول (11) أن أهم المصادر المعلوماتية التي يفضلها المبحوثين في خلق اتجاهات ايجابية نحو الزراعة التعاقدية مرتبة تنازلياً وفقاً لقيمة المتوسط الحسابي المرجح لكل منها كما يلي: الخبرة الشخصية قد احتلت الترتيب الأول بمتوسط مرجح قدره 65 درجة، يليه الأهل والجيران والأصدقاء القدامى بمتوسط مرجح بلغ 62.7 درجة، ثم الجمعية التعاونية الزراعية بمتوسط مرجح قدره 58.8 درجة، ثم تجار المبيدات والأسمدة بمتوسط مرجح بلغ 55.5 درجة، ثم تجار المحاصيل بمتوسط مرجح قدره 54 درجة، يليه المرشد الزراعي بمتوسط مرجح بلغ 51.2 درجة، ثم محطة البحوث الزراعية بمتوسط مرجح قدره 47 درجة، يليه البرامج التليفزيونية بمتوسط مرجح قدره 44.2 درجة، يليه مديرية الزراعة بمتوسط مرجح بلغ 42.7 درجة، ثم الحقول الإرشادية بمتوسط مرجح قدره 42 درجة، يليه الإنترنت بمتوسط مرجح بلغ 41.8 درجة، يليه كلية الزراعة بمتوسط مرجح قدره 38.5 درجة، وأخيراً البرامج الإذاعية بمتوسط مرجح قدره 38.3 درجة.

جدول (11): مصادر المعلومات التي يفضلها المبحوثين في خلق اتجاهات ايجابية لديهم نحو الزراعة التعاقدية.

م	مصادر المعلومات	المتوسط المرجح	الترتيب	م	مصادر المعلومات	المتوسط المرجح	الترتيب
1	الخبرة الشخصية	65,0	1	8	الاجتماعات الإرشادية.	46,7	8
2	الأهل والجيران والأصدقاء	62,7	2	9	البرامج التليفزيونية.	44,2	9
3	الجمعية التعاونية الزراعية	58,8	3	10	مديرية الزراعة.	42,7	10
4	تجار المبيدات والأسمدة.	55,5	4	11	الحقول الإرشادية.	42,0	11
5	تجار المحاصيل	54,0	5	12	الإنترنت.	41,8	12
6	المرشد الزراعي.	51,2	6	13	كلية الزراعة.	38,5	13
7	محطة البحوث الزراعية	47,0	7	14	البرامج الإذاعية.	38,3	14

المصدر: حسب من استمارات الاستبيان.

سابعاً: المشكلات التي تواجه الزراع المبحوثين عند تطبيقهم للزراعة التعاقدية:

كشفت النتائج بجدول (12) عن أن المشكلات التي تواجه المبحوثين عند تطبيقهم للزراعة التعاقدية مرتبة تنازلياً وفقاً لقيمة المتوسط الحسابي المرجح لكل منها تمثلت في: ضعف إنتاجية الأرض تقلل نجاح الزراعة التعاقدية قد احتلت الترتيب الأول بمتوسط مرجح قدره 61.7 درجة، يليه رفض المحصول نتيجة للإصابة بالأمراض بمتوسط مرجح قدره 59.8 درجة، يليه ارتفاع سعر المحصول المتعاقد عليه بعد التعاقد بمتوسط مرجح قدره 56.5 درجة، يليه نقص المشورة والخدمات التي تقدمها الجهات المتعاقدة بمتوسط مرجح قدره 52.3 درجة، ثم وجود بعض الشروط في التعاقد ليست في صالح الزراع بمتوسط مرجح قدره 49.5 درجة، ثم عدم استعداد الجهات المتعاقدة لتحمل أى خسارة حتى لو كانت مسؤولة عنها بصورة جزئية بمتوسط مرجح قدره 47 درجة، ثم يليه إهدار نسبة كبيرة من المحصول أثناء الفرز عند التسويق بمتوسط مرجح قدره 46.5 درجة، ثم تلاعب الجهات المتعاقدة بمواصفات الجودة بمتوسط مرجح قدره 44.3 درجة، ثم ارتفاع أسعار الانتقال لنقل وتسويق المحصول بمتوسط مرجح قدره 43.8 درجة، ثم عدم التزام الجهة المتعاقدة ببنود العقد بمتوسط مرجح قدره 43.3 درجة، ثم عدم توفير دعم على مستلزمات الإنتاج وارتفاع أسعارها بمتوسط مرجح قدره 41.5 درجة، ثم تأخر الجهات المتعاقدة عن ميعاد استلام المحصول بمتوسط مرجح قدره 41.5 درجة، ثم عدم تحديد سعر المحصول عند التعاقد بمتوسط مرجح قدره 41 درجة، ثم عدم وجود دور للجمعيات التعاونية الزراعية وبنك القرية في استلام المحصول بمتوسط مرجح قدره 40.2 درجة، ثم إجبار الزراع علي الحصاد المبكر للمحصول بمتوسط مرجح قدره 35.5 درجة، ثم ضعف الإشراف علي المحصول والمتابعة خلال الموسم بمتوسط مرجح قدره 34.3 درجة.

جدول (12): المشكلات التي تواجه الزراع المبحوثين عند تطبيقهم للزراعة التعاقدية

الترتيب	الدرجة	درجة التواجد				المشكلات
		متعدمة عدد	ضعيفة عدد	متوسطة عدد	كبيرة عدد	
1	61.7	47	42	76	22	ضعف إنتاجية الأرض تقلل نجاح الزراعة التعاقدية
2	59.8	23	34	85	45	رفض المحصول نتيجة للإصابة بالأمراض
3	56.5	30	35	87	35	ارتفاع سعر المحصول المتعاقد عليه بعد التعاقد
4	52.3	22	31	63	71	نقص المشورة والخدمات التي تقدمها الجهات المتعاقدة
5	49.5	29	34	47	77	وجود بعض الشروط في التعاقد ليست في صالح الزراع
6	47	37	44	65	41	عدم استعداد الجهات المتعاقدة لتحمل أى خسارة حتى لو كانت مسؤولة عنها بصورة جزئية.
7	46.5	74	42	42	29	إهدار نسبة كبيرة من المحصول أثناء الفرز عند التسويق
8	44.3	36	59	56	36	تلاعب الجهات المتعاقدة بمواصفات الجودة.
9	43.8	35	43	64	45	ارتفاع أسعار الانتقال لنقل وتسويق المحصول.
10	43.3	63	32	42	50	عدم التزام الجهة المتعاقدة ببنود العقد
11	41.5	73	29	38	47	عدم توفير دعم على مستلزمات الإنتاج وارتفاع أسعارها.
12	41.5	63	26	57	41	تأخر الجهات المتعاقدة عن ميعاد استلام المحصول.
13	41	65	36	45	41	عدم تحديد سعر المحصول عند التعاقد.
14	40.2	70	35	40	42	عدم وجود دور للجمعيات التعاونية الزراعية وبنك القرية في استلام المحصول
15	35.5	60	29	41	57	إجبار الزراع علي الحصاد المبكر للمحصول
16	34.5	72	26	44	45	ضعف الإشراف علي المحصول والمتابعة خلال الموسم

المصدر: حسب من استمارات الاستبيان.

التوصيات

- في ضوء ما أسفرت عنه نتائج هذا البحث أمكن الخروج بالتوصيات الآتية:
- نظراً لما أظهرته نتائج البحث من تمتع مقياس اتجاهات الزراع نحو الزراعة التعاقدية بمحاظفة كفر الشيخ بدرجة عالية من الثبات والصدق، وتحقق الاتساق الداخلى لعبارات المقياس، وتوافر التجانس بين نصفي المقياس، فإنه يمكن اعتباره مقياساً صالحاً لتحديد نوعية الاتجاهات في مجال الزراعة التعاقدية بعد إعادة تقنيه.
 - وفق ما أظهرته نتائج البحث من أن ما يقرب من ثلثي المبحوثين (قراءة 62%) يتمتعوا باتجاه إيجابي نحو الزراعة التعاقدية، لذا يوصى البحث باستغلال هذا الاستعداد وميل المبحوثين للتعاقد على إنتاج محاصيلهم من أجل تعزيز الجهود الإرشادية نحو نشر ثقافة الزراعة التعاقدية لتحقيق فوائد عدة للمبحوثين.
 - ضرورة إجراء مثل هذه النوع من الدراسات في كافة محافظات الجمهورية وعلى محاصيل تعاقدية لبناء مقياس مقنن لاتجاهات الزراع نحو الزراعة التعاقدية.
 - في ضوء ما اتضح من أن المتغيرات المستقلة المتضمنة بالبحث لم تفسر سوى 22.6% فقط من التباين في درجة اتجاهات المبحوثين نحو الزراعة التعاقدية، لذا يوصى البحث بإجراء دراسات أخرى في هذا الموضوع لاستكشاف متغيرات أخرى قد يكون لها تأثيراً في هذا الموضوع.
 - بناءً على ما بينته نتائج البحث من وجود بعض المشاكل التي تواجه المبحوثين في مجال الزراعة التعاقدية، لذا يوصى البحث بضرورة تكاتف كل المنظمات المعنية للعمل على معالجة تلك المشاكل حتى يتبنى المبحوثين نظام الزراعة التعاقدية.
 - الاهتمام بإجراء المزيد من الدراسات والبحوث المستقبلية في موضوع الزراعة التعاقدية في مجتمعات ومناطق جغرافية مختلفة للكشف عن بعض جوانب موضوع الزراعة التعاقدية لهذا المجال.

المراجع:

- أبو النيل، محمود السيد (1985): علم النفس الاجتماعي، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
- أبو طاحون، عدلي على (1998): مناهج وإجراءات البحث الاجتماعي، جزء ثاني، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.
- أبو زيد، رضا حسن عبد الغفار، وأحمد مصطفى أحمد عبد الله (2016): اتجاهات القادة المحليين نحو الزراعة التعاقدية لبعض المحاصيل الحقلية بمحافظة كفر الشيخ، مجلة الجمعية العلمية للإرشاد الزراعي، المجلد (20)، العدد (2)، الجيزة، مصر.
- أحمد، محمد أبو العلا (1978): علم النفس الاجتماعي، مكتبة عين شمس، مصر.
- البرقي، سماء فاروق مرسى (2004): العوامل المؤثرة على اتجاهات المرأة الريفية نحو حماية البيئة من التلوث ببعض قرى مركز الرياض بمحافظة كفر الشيخ، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة طنطا، مصر.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2018): الزراعة والموارد المائية والامن الغذائي، مصر.

- الجبالي، حسنى (2003): علم النفس الاجتماعى بين النظرية والتطبيق، ط (1) مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.
- الجوهري، احمد ماهر، ومنال فهمي ابراهيم، وإيمان محمد على (2023): محاولة لبناء مقياس لاتجاهات الريفيات نحو حماية البيئة الريفية من التلوث بمحافظة الغربية، مجلة العلوم الزراعية والبيئة المستدامة، مجلد 2، العدد 1، طنطا، مصر.
- الحامولي، عادل إبراهيم محمد (2013): اتجاهات المرشدين الزراعيين بمحافظة كفر الشيخ نحو عملية التدريب الإرشادي، مجلة البحوث الزراعية، مجلد (39) ، العدد (4) ، جامعة كفرالشيخ، مصر.
- الرئيس، محمد حمزة السيد (2001): دراسة تحليلية لأبعاد سلوك الزراع الخاص باستخدام الأمن للمبيدات ببعض قرى محافظة الدقهلية، المؤتمر الخامس للإرشاد الزراعى، افاق وتحديات الارشاد الزراعى في مجال البيئة، الجمعية العلمية للإرشاد الزراعى، المركز المصري الدولي للزراعة بالدقى، القاهرة، مصر.
- السلطان، فهد سلطان (2009): اتجاهات الشباب الجامعى الذكور نحو العمل التطوعى، دراسة تطبيقية على جامعة الملك سعود، بحث منشور برسالة الخليج العربى، مكتب التربية لدول الخليج العربى، كلية التربية، جامعة الملك سعود، السعودية.
- الشبراوى، عبد العزيز حسن (1987): أبعاد التفاعل بين مستويات تغير اتجاه الزراع نحو الارشاد الزراعى وعناصره البنائية وبعض المتغيرات البنائية وبعض المتغيرات المهنية لتغيرها، المؤتمر الدولي الثانى عشر للإحصاء والحاسبات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية، القاهرة، مصر.
- الشرنوبى، محمد عبد الرحمن (1977): بيئة العصر بين البقاء والفناء، مجلة عالم الفكر، المجلد (7)، العدد (4)، وزارة الإعلام، الكويت.
- الشرقاوى، السيد محمود، وأحمد محمد على غزلان (2020): اتجاهات الزراع نحو الإدارة المزرعية الجماعية فى بعض قرى محافظة البحيرة، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمى، مجلد 41 عدد 3، يوليو - سبتمبر، الإسكندرية، مصر.
- الضالع، أشرف محمد على (2017): دور الزراعة التعاقدية فى سد الفجوة الغذائية من محصول الذرة الشامية فى الزراعة المصرية، مجلة جامعة المنصورة، عدد، 8، مجلد، 7، المنصورة، مصر.
- الطنوبى، محمد عمر (1999): قراءة فى علم النفس الاجتماعى، المعارض الحديثة، الإسكندرية، مصر.
- العبد، رباب احمد (2016): بناء برنامج إرشادي لتنمية السلوك الغذائى للريفات بقرية كفر مجر مركز دسوق بمحافظة الشيخ، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعى، جامعة كفر الشيخ، مصر.
- العزبي، محمد إبراهيم (2017): كيفية تصميم وتحديد حجم العينة فى الدراسات الاجتماعية، الإسكندرية، دار الطباعة الحرة، الإسكندرية، مصر.
- الغنام، أشرف رجب (2014): الزراعة التعاقدية، <http://gate.ahram.org>.
- الغنام، عادل فهم، أمير محمد عبد الله (2011): دراسة اتجاهات المزارعين نحو الزراعة التعاقدية بمنطقة البستان -قطاع النوبارية، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمى، مجلد 32 عدد 3، يوليو - سبتمبر، الإسكندرية، مصر.

- المجلة الزراعية (2000): استراتيجية التنمية الزراعية حتى 2017، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، عدد يناير، القاهرة، مصر.
- إسماعيل، صبحي محمد (2012): أهمية الاتفاقات والعقود في استقرار الأسواق، قسم الاقتصاد الزراعي- كلية الزراعة، جامعة الملك سعود، السعودية.
- إمبرك، محمد عبد الله (2014): مشكلات الزراعة التعاقدية من منظور إرشادي لإنتاج وتسويق محصول العنب في محافظة المنيا، المجلة المصرية للبحوث الزراعية، مجلد (90)، عدد (4)، مركز البحوث الزراعية، القاهرة، مصر.
- خيرى، السيد محمد (1878): الإحصاء فى البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
- دراز، سامي محمد، فراج محمد عوض السبيعي (2018): بناء مقياس لاتجاهات الريفيات نحو حماية البيئة الريفية من التلوث بمحافظة دمياط، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمى، مجلد 63 عدد 4، الإسكندرية، مصر.
- خضر، فتحي حامد، والخولى سالم الخولى، ومصطفى السيد أحمد (2010): اتجاه الشباب الريفي بمحافظة قنا نحو الاستيطان بالمناطق الجديدة بجنوب الوادي، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية، المجلد (1)، العدد (10)، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، مصر.
- زهران، حامد عبد السلام (2000) : علم النفس الاجتماعى ، الطبعة الرابعة ، عالم الكتب، القاهرة، مصر
- زهران، يحيى على، وحازم صلاح منصور قاسم، ورغدة حسن محمود سالم (2012): رؤية مستقبلية للزراعة التعاقدية فى مصر: دراسة ميدانية بمحافظة الدقهلية، مجلة جامعة المنصورة، عدد، 7، مجلد 3، المنصورة، مصر.
- زيادة، حامد، وعصام محمد البعلبي (2012): نظرة زراع الموالح والبطاطس إلى الزراعة التعاقدية ودور الإرشاد الزراعي فيها، مجلة جامعة المنصورة، عدد 11، مجلد 3، المنصورة، مصر.
- زيدان، عماد أنور عبد المجيد (2014): اتجاهات الزراع نحو فصل الإدارة المزرعية عن الملكية الزراعية بكل من مناطق الاستزراع القديمة والحديثة والساحلية بمحافظة كفرالشيخ، مجلة البحوث الزراعية، مجلد (40)، العدد (2)، جامعة كفر الشيخ، مصر.
- سالم، رغبة حسن إبراهيم (2012): دراسة تحليلية للأثار الإرشادية والاقتصادية للزراعة التعاقدية على الزراع، رسالة ماجستير، قسم الإرشاد الزراعى والمجتمع الريفي، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، مصر.
- سالم، حمدى (2015) "دراسات تتعلق- بالزراعة التعاقدية" أهداف الزراعة التعاقدية وبعض التجارب الناجحة، ورشتي عمل الزراعة التعاقدية وصندوق التكافل الزراعي، الاثنين والثلاثاء 21-22 ديسمبر، المجلس الوطنى المصرى للتنافسية، مؤسسة اقتصاد المعرفة، فندق سفير، القاهرة، مصر.
- سكر، عبد العاطي حميدة (2013): الزراعة التعاقدية لمحاصيل الموالح من وجهة نظر الزراع بقريتين في محافظة المنوفية، المجلة العلمية للإرشاد الزراعي، مجلد (17)، عدد (1)، القاهرة، مصر.

- سليمان، سرحان (2015): **محاضرة عن الزراعة التعاقدية**، مديرية الزراعة بكفر الشيخ، مصر، <http://agrirowad.com/UploadFiles/LawsConferenceFiles>
- شربي، فاطمة عبد السلام، و وفاء احمد ابو حليمه (2001) : **الاتجاهات البيئية للفتيات الريفيات بالمعهد الأزهرى الثانوى بإحدى قرى محافظة الغربية والعوامل المرتبطة بها**، المؤتمر الخامس للإرشاد الزراعى، افاق وتحديات الارشاد الزراعى في مجال البيئة , الجمعية العلمية للإرشاد الزراعى، المركز المصري الدولي للزراعة بالدقى - القاهرة، مصر .
- صديق، محمد السيد (2003): **الاتجاه نحو السياحة وعلاقته ببعض المتغيرات الديموجرافية**، مجلة تربوية واجتماعية، المجلد (9)، العدد (3) ، كلية التربية ، جامعة حلوان، القاهرة، مصر.
- عبد الرحمن، سعد (1971): **السلوك الإنساني، تحليل وقياس المتغيرات الحديثة**، القاهرة، مصر.
- عبد الرحمن، طارق عطية (2013): **دليل تصميم وتنفيذ البحوث في العلوم الاجتماعية، منهج تطبيقي لتنمية المهارات البحثية**، مركز البحوث، معهد الإدارة العامة، الرياض، السعودية.
- عبد العال، ماجدة عبدالله (2007): **اتجاهات صاندى الأسماك فى البحر الأحمر نحو مهنة الصيد والمتغيرات المرتبطة بها**، مجلة الجمعية العلمية للإرشاد الزراعى، مجلد(11)، عدد(2)، الجيزة، مصر.
- عبد الواحد، منصور أحمد محمد، وسامي محمد عبد الحميد (2015): **اتجاهات المرشدين الزراعيين نحو الطرق الإرشادية الإلكترونية بمحافظة سوهاج**، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، مجلد (6)، العدد (2)، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، مصر.
- فظيم، لطفي (1995) : **المدخل إلى علم النفس الاجتماعى**، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة.
- فايد، أمل عبدالرسول أحمد، ومها السيد عبدالحفيظ حرحش (2016): **الوضع الراهن للزراعة التعاقدية لمحصول بنجر السكر بالنوبارية والدور المرتقب للإرشاد الزراعى فيها**، مجلة العلوم الزراعية والبيئية، جامعة دمنهور، مجلد 18، عدد 1، البحيرة، مصر.
- فرج، محمد عبد الجليل، وطاهر محمد ابوالعطا (2010): **اتجاه الزراع نحو تدوير المخلفات المزرعية ببعض قرى محافظتى الشرقية والقلبوية**، مجلة المنصورة للعلوم الزراعية، العدد (12)، مجلد (1)، مصر.
- محرم، إبراهيم سعد الدين (١٩٧٣): **دراسة تحليلية للقيادة التعاونية الزراعية المصرية**، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، مصر.
- مرعى، توفيق، وبلقيس أحمد (1984): **الميسر فى علم النفس الاجتماعى**، دار الفكر العربى، القاهرة، مصر.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (2001): **الأعمال التجارية الزراعية وصغار المزارعين**، الزراعة التعاقدية، أضواء كاشفة.

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (٢٠١٦) الزراعة التعاقدية من أجل شراكات أفضل بين المزارع وقطاع الأعمال، تجربة بنك التنمية الآسيوي في الصين، بنك التنمية الآسيوي.
- ميخائيل، إميل صبحي، وإبتسام حامد شلبي (2001): الأهمية النسبية لمصادر معلومات الزراعة في مجال إنتاج وتسويق محصول البطاطس بمرکز كفرالزيات محافظة الغربية، نشرة بحثية رقم 278، معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية، مركز البحوث الزراعية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، القاهرة، مصر.
- همام، عادل، ومحمد حامد شاكر، وأبو حطب، رضا عبد الخالق (1989): نحو بناء مقياس للرضا عن العمل بين العاملين الفنيين في محطات الخدمة الزراعية الآلية بمصر، معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية، نشرة بحثية عدد (41)، القاهرة، مصر.
- همام، ناصر محمد عوض (2017): دور الزراعة التعاقدية في تحقيق التكامل الرأسي للزراعة المصرية، مجلة جامعة المنصورة، لمجلد 8، العدد 11 المنصورة، مصر.
- يونس، انتصار (1978): السلوك الإنساني، دار المعارف، القاهرة، مصر.
- Sekaran, Uma (1998): **Research Methods for Business: A Skill Building Approach**, John Wiley and Sons, Inc.
- Singh, S. (2003): **Contract Farming in India: Impacts on Women and Child Workers**, International Institute for Environment and Development Gujarat, India. (On-Line).
- Prowse, M. (2012): **Contract Farming in Developing countries: A review**, Agence Francaise Development (AFD), France.

FARMERS' ATTITUDES TOWARDS CONTRACT FARMING IN KAFR ELSHEIKH GOVERNORATE

* Manal Fahmy Ibrahim Ali

Fac.of Agric, Kafr El-sheikh Univ

Frag Mohamed Awid El- sbeay

Fac.of Agric, Damietta Univ

Abstract:

This research mainly aimed to identify farmers' attitudes towards contract farming in Kafr Elsheikh Governorate by constructing a scale that has indications of stability, validity and realism. This scale was prepared in the style of the Likert scale to measure attitudes. Initially, 53 phrases were developed that reflect the attitude with its three components (cognitive, inclinational and emotional) towards contract farming. These phrases were presented to 25 judges to determine the extent of validity and validity of each phrase to measure the characteristic it represents and the extent of its suitability in terms of its linguistic structure. The scale was applied to 187 farmers in the districts of (Kafr Elsheikh and Sidi Salem) in Kafr Elsheikh Governorate. They were selected randomly from among the total ten districts. The data was collected through a personal interview during the month of April 2024 AD. Several statistical methods were used to analyze this data, which were: percentage, mean, weighted arithmetic mean, and standard deviation. The statistical analysis was done using the SPSS statistical program. The most prominent results were as follows: There were 7 statements of the initial scale that did not receive at least 75% approval, and the significance of the correlation relationships between all the statements of the scale "46" and each of the degrees of its directional component and the total degree of the scale was clear, and the value of the Cronbach's alpha coefficient was about 0.903, and the values of the self- and statistical-honesty coefficients reached about 0.950, 0.977 respectively, and the content validity of the components of the direction (cognitive, tendentious, and emotional) reached (0.946, 0.926, 0.920) respectively, and the value of the logical validity of the statements of the scale ranged between (2.5 - 2.9) degrees, and there is internal consistency for the statements of each component of the scale with the total degree of each component and with the total degree of the scale based on formative validity, and 61.5% of the respondents have a positive attitude towards contract farming. It was also found that there is a significant positive correlation at the probability level of 0.01 between education, the trend towards change, ambition, benefits from information sources, the trend towards agricultural extension, and the degree of respondents' attitudes towards contract farming, where the value of the correlation coefficient reached 0.247, 0.278, 0.248, and 0.343, respectively.

Keywords: Attitudes – Agriculture - Contract Farming.